International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (4) April 2024 الإصدار (3)، العدد (4)

أثر برنامج التحديثات الأربعة على تطور مكانة الصين في النظام الدولي: (1978- 2020)

ضياء محمود الدردساوي

باحث دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، بيروت، لبنان

diya.mahmoud@yahoo.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرُّف على تفاصيل ومراحل برنامج التحديثات الأربعة الذي اعتمدته الصين في عام 1978م، كما تهدف إلى بيان أهميته والنتائج المترتبة عليه مع دعم الدراسة بجداول إحصائية مقارنة؛ يمكن من خلالها الاستدلال على أثر هذا البرنامج في التطور الصيني اقتصاديًّا، ومدى قدرة الصين على توظيف نجاحها الاقتصادي في تعزيز دورها وفعاليتها في النظام الدولي.

ولقد استخدم الباحث المنهج التاريخي في التعرف على تطور الدولة الصينية في مراحل تاريخية مختلفة، والمنهج الوصفي في جمع الحقائق والمعلومات وتحليلها وتفسير الظاهرة من خلاله، وتحديد خصائصها وأبعادها، وتوصيف العلاقة بينها؛ بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل.

توصلت الدراسة إلى إن من أهم عوامل تطور الصين ونجاحها اقتصاديًّا هو استيرادها للتكنولوجيا الغربية المتطورة، واستقطابها للاستثمارات الدولية، ووجود الأسواق العالمية لتصدير منتجاتها- وخاصة السوق الأمريكية - مما فرض عليها تجنب أي مواجهة أو تصعيد مع الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص.

وأخيرًا فإن نجاح برنامج التحديثات الأربعة في تطور مكانة الصين في النظام الدولي؛ وخاصة في المجال الاقتصادي فرض على الصين السير قُدُمًا في تطوير منظومتها العسكرية والاعتماد على الكيف؛ وليس الكم ، واعتبار المنظومة العسكرية ليس لحماية الحدود فقط؛ بل عاملًا مساعدًا للتطور الاقتصادي، ودعم البنية التحتية، وحماية وضمان انسيابية حركة المصالح الصينية الممتدة عبر العالم .

الكلمات الدالة: تطور مكانة الصين، برنامج التحديثات الأربعة، النظام الدولي.

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (4) April 2024 الإصدار (3)، العدد (4)

The Impact of the Four Modernization Program on the Development of China`s Position in the International System: (1978-2020)

Diya Mahmoud Al-Dardasawi

Doctoral researcher, Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science, Beirut Arab University, Beirut, Lebanon

diya.mahmoud@yahoo.com

Abstract

The study aims to identify the details and stages of the program The four modernization adopted by China in 1978, It also aims to demonstrate its importance and its results, while supporting the study with comparative statistical tables through which it can be inferred on the impact of this program on Chinese economic development, and the extent of China's ability to employ its economic success in enhancing its role and effectiveness in the international system. The researcher used the historical method to identify the development of the Chinese state for different historical stages, and the descriptive method collects facts and information, analyzes and interprets the phenomenon through which it defines its characteristics and dimensions and describes the relationship between them in order to reach an integrated scientific description.

The study concluded that one of the most important factors for China's development and economic success is its import of advanced Western technology, its attraction of international investments, and the presence of global markets to export its products, especially the American market, which forced it to avoid any confrontation or escalation with the United States of America in particular. Finally, the success of the four modernization program in the development of China's position in the international system, especially in the economic field, imposed on China to move forward in developing its military system, relying on quality, not quantity, and considering the military system not to protect borders only, but also as a catalyst for economic development,

infrastructure support, protection and ensuring the smooth flow of movement Chinese interests extending across the world.

Keywords: Development of China's Position, the Four Modernization Program, the International System.

المقدمة

تسهم الدول في النظام الدولي بشكل متباين في رسم التفاعلات السياسية، الاقتصادية والعسكرية بين وحدات النظام الدولي، وبالتالي يمكن قياس مدى إسهامها في رسم ملامح هذا النظام، ومن الواضح إن فاعلية هذه الدول في النظام الدولي تعتمد على عدد من المحاور الاقتصادية، السياسية، العسكرية، الديموغرافية والجيوسياسية التي تمتلكها.

وتُعد الصين واحدة من القوى الرئيسية في النظام الدولي الذي نشأ بعد انتهاء الحرب الباردة، ويؤكد الباحثون المهتمون بالشؤون الصينية على اختلاف اتجاهاتهم أن الصين في مرحلة الصعود لتحتل مرتبة عالية؛ حيث تتوفر لديها كافة المقومات، خاصةً المقومات الاقتصادية، فهي تحتل المكانة الثانية اقتصادياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بناء على دراسة مؤشرات اقتصادية منها: نسبة النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وحجم التجارة الخارجية. ويؤكد ذلك البيانات الاقتصادية الصادرة من البنك الدولي عام 2019، التي تشير إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للصين إلى 13 ضعف، وارتفاع نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 10 أضعاف خلال العقدين الماضيين.

لقد حققت الصين نتائج اقتصادية كبيرة، خاصة منذ العام 1978، بعد إقرارها لبرنامج التحديثات الأربعة، فقد اعتبر الرئيس الصيني السابق "دنج هيساو بنج"، الذي يعتبر من أهم رواد ومنظري هذا البرنامج، أن برنامج التحديثات الأربعة سيقود الصين إلى مصاف الدول الصناعية. كما أن المتابع لمراحل تطور الدولة الصينية بعد الحرب العالمية الثانية، يجد أن هناك تحولين استراتيجيين: الأول الثورة الشعبية، وتولي الحزب الشيوعي الصيني السلطة بقيادة ماو تسي تونج عام 1949 التي كان من أهدافها بناء دولة اشتراكية قوية، حيث لم يكن الجانب الاقتصادي في قمة الأولويات.

والملاحظ هنا عدم فعالية الصين بشكل كبير في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، بالرغم من أنها أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي، وتمتعها بحق النقض الفيتو على القرارات الصادرة من مجلس الأمن؛ وذلك لظروف وطبيعة النظام الدولي آنذاك المستند على القطبية الثنائية، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وامتلاكهما مركز القوة في النظام الدولي المشار برنامج

إليه، والثاني عندما تولى الرئيس دينج سياو بينج السلطة عام 1978، وامتلك رؤية تختلف عن الرؤية الماوية، وهدفت الرؤية إلى فك العزلة والانفتاح على العالم الخارجي، وإجراء إصلاحات اقتصادية تمهد الطريق لنمو اقتصادي، وصولاً لتحقيق مستوى من الرفاهية للشعب الصيني. فقد تم إقرار برنامج التحديثات الأربعة الذي يهدف إلى إحداث إصلاحات بالتدريج، وعلى فترات زمنية متتالية، على قطاعات أربعة رئيسية هي: قطاع الزراعة، والصناعة، والبحث العلمي، والدفاع. وهكذا فقد تنامى دور الصين في كافة المجالات إلى جانب المجال الاقتصادي، فهي حققت نجاحات عسكرية، وسياسية، وعلمية، وتكنولوجية متعاظمة باستمرار، بالإضافة إلى أنها تولي الجوانب الثقافية والحضارية المزيد من الاهتمام.

وعليه تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على تطور مكانة الصين في النظام الدولي من خلال برنامج التحديثات الأربعة؛ حيث أدت الإمكانات الاقتصادية التي تتمتع بها الصين إلى تنامي علاقاتها الدولية مما كان له أبعاد على سياساتها الخارجية.

مشكلة الدراسة

بدأت الصين منذ سنوات عدة بشق طريقها نحو تبوء مكانة دولية متميزة، حيث أحدثت طفرة في التنمية، كما تُعد الصين واحدة من القوى الرئيسة في النظام الدولي نتيجة لمتغيرات متعددة منها، طبيعة التغير في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، وامتلاكها فرص ومقومات للنجاح الاقتصادي.

تتحدد إشكالية الدراسة في محاولة التعرف على طبيعة مكانة الصين في النظام الدولي، من خلال الإجابة على السؤال الرئيس التالي: إلى أي مدى تطورت مكانة الصين في النظام الدولي خاصةً بعد برنامج التحديثات الأربعة خلال الفترة من1978 -2020؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الإحصائيات والبيانات الاقتصادية، تشير إلى إمكانية تربُّع الصين على قمة الاقتصاد العالمي في السنوات القليلة القادمة، فضلاً عن امتلاكها مقومات قوى أخرى جيوسياسية وتكنولوجية وديموغرافية. وعليه كان لإقرار الصين برنامج التحديثات الأربعة عام 1978 دور مهم ومساعد في نجاحها الاقتصادي، مما شكل دافعا قوياً لبروزها قوةً فاعلة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على تفاصيل ومراحل برنامج التحديثات الأربعة، الذي اعتمدته الصين في العام 1978، من حيث بيان أهميته، والنتائج المترتبة عليه، مع دعم الدراسة بجداول

إحصائية_مقارنة، يمكن من خلالها الاستدلال على أثر البرنامج في التطور الصيني اقتصادياً، وينبثق من الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على برنامج التحديثات الأربعة.
2. التعرف على مقومات تبوأ الصين مكانة في النظام الدولي.
3. التعرف على التحديّات التي تواجه مستقبل مكانة الصين في النظام الدولي بعد تطبيق برنامج التحديثات الأربعة.

أهمية الدراسة

تقوم هذه الدراسة بوصف وتحليل تجربة الصين، التي تُعد إحدى القوى النووية في العالم، وتتمتع بموقع جيوسياسي مميز. فضلا عن أنها تتمتع بمساحة كبيرة وشاسعة، إذ تبلغ مساحتها البرية 9,956,960 كم^2 أي ما يعادل ربع مساحة قارة آسيا، والمساحة الإجمالية لدول الاتحاد الأوروبي، ومساحة مائية تقدر بنحو 3 ملايين كم^2 من المياه الإقليمية الخاضعة لسيادتها، بالإضافة إلى تبوأها المكانة الأولى عالمياً من حيث عدد السكان، اذ بلغ عدد سكانها مليار وأربعمائة وإثنان مليون نسمة نهاية العام 2020.

وعليه تتمحور أهمية الدراسة حول كل من الأهمية العلمية والأهمية العملية:

1. **الأهمية العلمية:** ويتمثل الجانب العلمي للدراسة من خلال دراسة أثر برنامج التحديثات الأربعة الذي أقرَّته الصين عام1978، والتعرف على تفاصيله ومراحل تطبيقه، ونتائجه، وكذلك التعرف على أهم البيانات والمعطيات في المجال الاقتصادي الصيني، ومقارنتها بدول أخرى في النظام الدولي، ومدى تأثير ذلك على تطور مكانة الصين وتفاعلاتها في شبكة العلاقات الدولية.
2. **الأهمية العملية:** ويتمثل الجانب العملي في مساهمة الدراسة بإثراء المكتبة العربية، وكذلك الباحثين والدارسين في المجال الصيني بمعرفة جيدة حول التجربة الصينية في المجال الاقتصادي ومستقبلها.

حدود الدراسة

تتحدد الدراسة الحالية في ضوء ما يلي:

1) **الحدود المكانية:** جمهورية الصين الشعبية.

2) **الحدود الزمانية:** وتقسم إلى فترتين:

الفترة الأولى: عام 1978 وهي بداية إقرار نظام التحديثات الأربعة على مراحل إلى عام 2008، وهي الفترة المحددة للانتهاء من تطبيق البرنامج، بالإضافة إلى أن هذه الفترة شهدت ولادة نظام دولي جديد بخصائص وملامح تختلف عن سابقه.

الفترة الثانية: وتبدأ هذه الفترة من عام 2009 وتنتهي في العام 2020 وهي الفترة التي تلت الانتهاء من تطبيق البرنامج، ويمكن من خلالها التعرف على أثر تطبيق برنامج التحديثات الأربعة على تطور الصين في مجالات مختلفة.

منهجية الدراسة

تستند الدراسة أولاً إلى منهج "تحليل النظم"، كون هذا المنهج يسهم بتحليل العلاقة بين النظام السياسي في الصين، ومتغيرات البيئة المحيطة داخلياً وخارجياً، وإقرار برنامج التحديثات الأربعة ومخرجاته. إضافة إلى استخدام المنهج التاريخي لما يوفره من تتبع تطور الدولة الصينية لمراحل تاريخية مختلفة. والمنهج الوصفي الذي يقوم على جمع الحقائق والمعلومات وتحليلها، وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها، وتوصيف العلاقة بينها بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل.

مصطلحات الدراسة

تتضمن الدراسة عدداً من المصطلحات منها:

1. برنامج التحديثات الأربعة: يُعرف بأنه مكون رسمي من مكونات سياسة الصين الخارجية ، مشتملاً على أربعة عناصر أساسية هي : [1]

أ. الاستفادة المتبادلة بين كل من السلام العالمي والتنمية الصينية، حيث تستفيد الصين من السلام العالمي لتعزيز تنميتها، في مقابل تساعد الصين في تحصين السلام العالمي من خلال ما تحققه من تنمية.

ب. الاعتماد بشكل كامل على القدرات والإمكانات الذاتية الصينية.

ج. الاستمرار على سياسة الانفتاح والقواعد الفاعلة للتجارة الدولية.

د. لن يتم الوقوف بطريق أي دولة، أو تعريض أي دولة للخطر أثناء السعي لتحقيق هذا الهدف، كما أنه لن ينجز على حساب أي أمة. ويعرِّف الباحث برنامج التحديثات الأربعة إجرائياً بأنه برنامج يشمل

[1] نظرية الصعود السلمي الصيني، الموسوعة السياسية، متاح على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary، تاريخ الزيارة : 2021/4/17.

أربعة عناصر هي: الزراعة، الصناعة، البحث العلمي والدفاع، ويساعد الصين في تعزيز مكانتها بالنظام الدولي.

2. النظام الدولي يُعرف بأنه: "نمط من التفاعلات بين متغيرات العلاقات السياسية الدولية، في إطار من القواعد والأسس المتفق عليها، وقد يكون هذا التفاعل متكرر الحدوث ومعتمداً بعضه على بعض، إضافة إلى أن أي تغيير في أجزاء النظام تؤثر في الأجزاء الأخرى". ويمكن القول إن كل الأنظمة لها قواعد وأعراف معينة، وحدود واضحة، وهيكل وتنظيم، بالإضافة إلى مجموعة من المداخلات والمخرجات، وأما بالنسبة إلى الوحدات المشكلة للنظام فقد تكون دولاً مستقلة أو مجموعات من الدول كالأحلاف العسكرية والتجارية ومؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة، إضافة إلى فاعلين دوليين غير الدول وحتى بعض الأفراد. [2]

دراسات سابقة

عرض الباحث ما توافر لديه من البحوث والدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع أثر برنامج التحديثات الأربعة على تطور مكانة الصين في النظام الدولي خلال الفترة 1978- 2020، وتبين أن هناك اهتماما من جانب الدراسات بتطور مكانة الصين. وفيما يلي ترتيبها زمنياً من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

1) الدراسات العربية

1. دراسة أحمد عبد الأمير الأنباري (2020) [3] بعنوان: مستقبل مكانة الصين في النظام الدولي:

تناولت الدراسة طبيعة التغيير في النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومكانة الصين في النظام الدولي، وفرص الصين في تحسين مكانتها في النظام الدولي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الصين تعمل على تعزيز اقتصادها، الأمر الذي قد يُسهم في وصولها إلى الدرجة الأولى عالمياً، كما تحرص الصين بشكل على تأمين إمدادات الطاقة بالشكل الذي يضمن استمرار_تحقيق معدلات نمو مقبولة، والنجاح في المجال الاقتصادي الذي ستوظفه الصين لصالح تعزيز وتحسين مكانتها في النظام الدولي ويضمن لها دور فعَّال ومؤثر.

[2] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، جامعة القاهرة،1983م، ص 81.

[3] أحمد عبد الأمير الأنباري، مستقبل مكانة الصين في النظام الدولي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، مج10، ع 1 ، جامعة الأنبار، العراق، 2020م.

2. دراسة عاهد مسلم المشاقبة وصايل فلاح مقداد السرحان (2018) [4] بعنوان: النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة: الصين أنموذجًا 1991 – 2016:

هدفت الدراسة إلى إبراز مكانة الصين كقوى فاعلة ومؤثرة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الصين استطاعت تأمين موقعها على المستويين العالمي والإقليمي ، بما يسمح لها بتنفيذ خطط ضرورية، وكذلك إقامة وتطوير تعاون اقتصادي ، وعلمي وتكنولوجي واسع ، مع بلدان جنوب شرق آسيا.

الدراسات الأجنبية

1. دراسة روبرت دي. بلاك ويل (Robert D.BLACKWILL 2016) [5] بعنوان:

Chinas Strategy for Asia: Maximize Power, Replace America.

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم محاور الاستراتيجية الصينية في آسيا، والرد الأمريكي نحوها من خلال المائدة المستديرة لخبراء "فورين بوليسي".

وتوصلت الدراسة إلى أن للصين أربعة أهداف استراتيجية تتمثل في الحفاظ على النظام الداخلي، والبقاء على معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، وتهدئة المحيطين حولها، وتطوير دورها في النظام الدولي. وبعد أن تحدد الدراسة السياسات الأمريكية الأساسية نحو الصين، اقترحت سياسات أمريكية مضادة، من بينها بث الحيوية في الاقتصاد الأمريكي، وتوسيع شبكة التجارة الآسيوية، وتقوية الجيش الأمريكي، وتطبيق سياسات عالمية فعَّالة، وفرض الشراكة من شرق آسيا عبر المحيط الهادي، وبثّ الحيوية الدبلوماسية في العلاقات على أعلى المستويات مع الصين.

2. دراسة جون أجينيو (John Agnew 2010) 6 بعنوان :

Emerging China and Critical Geopolitics: Between World Politics and Chinese Particularity.

هدفت الدراسة إلى تقييم صعود الصين المعاصرة من خلال السياسية النقدية. وللقيام بذلك، فإنه يتحدى كلًّا من:

---

[4] عاهد مسلم المشاقبة وصايل فلاح مقداد السرحان، النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة الصين أنموذجا 1991 – 2016، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج45، ع2، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي ،2018م.

[5] Robert D.Blackwill, Chinas Strategy for Asia: Maximize Power, Replace America ,Beijings big goals, and how Washington can counter them ,Foreign Policy, Experts Roundtle ,The National Interest.,2016.

[6] John Agnew, Emergin, China and Critical Geopolitics: Between World Politics and Chinese Particularity, Bellwether Publishing, Ltd,2010.

أ. وجهات النظر السياسية العالمية التقليدية للصين، باعتبارها مجرد أحدث قوة عالمية تظهر من خلال عملية طبيعية للترتيب المنطقي.

ب. مفاهيم الدولة باعتبارها دولة فريدة تماماً.

وتوصلت الدراسة إلى أنه من منظور جيوسياسي نقدي، تُعد الصين ليست مجرد القوة المهيمنة التالية في صورة المصعد للقوى العظمى التي تتحرك صعودًا وهبوطًا في التسلسل الهرمي للدولة العالمية.

اتفقت هذه الدراسة مع بعض من الدراسات السابقة التي تناولت دور الصين ومكانتها في النظام الدولي. كما إنها تسلط الضوء على دور الصين في تشكيل النظام السياسي الدولي. وتتميز هذه الدراسة بتناولها لمفهوم برنامج التحديثات الأربعة بالتفصيل، والتعرف على آراء المفكرين حول هذا المفهوم، والتركيز على مراحل تطبيق البرنامج ونتائجه، ودور برنامج التحديثات الأربعة في تطور مكانة الصين في النظام الدولي، من خلال إجراء مقارنة على عدد من المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي.

الإطار الهيكلي للدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، والوصول إلى أهداف الدراسة، تم تقسيم الدراسة إلى مطلبين، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة والتوصيات على النحو التالي:

المطلب الأول: ويتضمن نبذة تاريخية عن مراحل تطور الدولة الصينية.

المطلب الثاني: ويتناول مفهوم برنامج التحديثات الاربعة، وعوامل تطوره المتمثلة في العوامل الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية. بالإضافة إلى مراحل تطبيق البرنامج، ونتائج مراحل التطبيق.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن مراحل تطور الدولة الصينية

تعتبر الصين من أقدم الحضارات في العالم، إلى جانب حضارة وادي النيل ، حضارة بلاد ما بين النهرين والحضارة الهندية القديمة، وتشير الدراسات إلى أن عمر الحضارة الصينية يعود إلى 4000 عام، حيث تطورت على مدار الفترات الزمنية وعليه يُمكن تقسيم العصور التي مرت بها الصين إلى الحُقب الزمنية التالية[7]: عصر الصين القديم (الفرع الأول) ، وعصر الصين الحديث (الفرع الثاني).

[7] تاريخ الصين، متاح على الرابط التالي: https://www.marefa.org ، تاريخ الزيارة في 2021/8/1م.

الفرع الأول: عصر الصين القديم

أولاً: عصر الأسر والسلالات:

تميز عصر الصين القديم بخضوعه لحكم سلالات وأسر متتالية [8]، بدءاً من أسرة شيبا 2700- 1600 ق.م والتي تميزت تلك الفترة بعدم الاستقرار نتيجة الصراع على السلطة. وكان مركز حكمها في مقاطعة "هنان" الحالية. ومروراً بأسرة شانك 1600 -1046ق. م وتميز حكمها بوجود أقدم سجل مكتوب للغة الصينية على شكل نقوش على عظام وأصداف الحيوانات، وانتقال مركز الحكم إلى مناطق مختلفة من الصين كان آخرها العاصمة " ين ". ومن ثم أسرة تشو 1046 – 256 ق. م، وتميزت هذه الفترة بالتطور الصناعي، مثل صناعة الفولاذ، والتطور العلمي والفكري، وظهور عدد من الفلاسفة مثل لاوتسي وكونفوشيوس وسون وو الذين كانت لهم إضافات فكرية أحدثت تحولاً في الفكر الصيني. حيث كانت الكونفوشيوسية ذات أثر كبير في المجتمع الصيني لاهتمامها بالتنظيم الاجتماعي المستند على قواعد أخلاقية ؛ مما انعكس على سلوك الصينيين وثقافاتهم [9]. وجدير بالذكر أن مدراس فكرية أخرى أثرت في المجتمع الصيني، مثل الطاوية نسبة إلى لاوتسي. كما تميزت نهايات حكم أسرة تشو بوجود فترة الربيع والخريف والدويلات المتناحرة 722 – 221 ق.م. [10]، حيث يشير مفهوم هذه الفترة إلى أن السلطة أصبحت غير مركزية أثناء فترة الربيع والخريف. ونشأت العديد من الدويلات، بحيث أصبحت الصين تتكون من مئات الدول. لكنها تقلصت بفعل هيمنة الدويلات أكبر حجما والأكثر قوة على الدويلات الصغيرة.

ثانياً: عصر الإمبراطورية 221 ق.م – 1911 م

تميز عصر الإمبراطورية في مرحلته الأولى، بإلغاء حكم الدويلات وإنشاء نظام مركزي، وكانت أول أسرة حاكمة في عهد الإمبراطورية أسرة "تشين"، وتميزت هذه الفترة ببناء سور الصين العظيم بطول 6400 كم، لحماية الصين من الغزو الخارجي، كذلك انتهاء الحروب بين الولايات المتحاربة. وتعاقب بعد ذلك على حكم الصين عدة أسر ، منها أسرة هان وأسرة سوي ، وأسرة تانك التي شهدت الصين في عهدها مزيداً من الانفتاح ، وتطور الصناعة مثل صناعة السفن والورق والغزل والنسيج ، وتصديره إلى مناطق

[8] مايكل دولين، مختصر تاريخ الصين، ترجمة نانسي محمد، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018م، ص 7–20.

[9] صلاح بسيوني رسلان، كونفوشيوس رائد الفكر الإنساني، الطبعة الأولى، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م، ص35.

[10] مايكل دولين، مرجع سابق، ص45.

متعددة في العالم ؛مما حقق الرخاء والازدهار في الصين في تلك الفترة، واستمر التطور الصيني بإنشاء أول عملة ورقية في العالم وهي عملة جياوتشي[11] .

وشهد منتصف عهد الإمبراطورية، قيام الأقليات بتأسيس سلطة مركزية من خلال جنكيز خان، الذي شن الحروب في مناطق مختلفة من العالم؛ مما ادى إلى توسع الإمبراطورية الصينية، وبامتزاج القوميات الصينية نتيجة للتوسع المشار إليه، الأمر الذي انعكس على استمرار تطور الصناعة والتجارة والتبادل التجاري مع مناطق واسعة من العالم. وشهد نهاية عصر الإمبراطورية عام 1911 إتباع سياسة الباب المغلق مما أدى إلى توقف التبادل التجاري والثقافي مع دول العالم. وأصبحت الصين عرضة للتدخلات الخارجية، منها الاعتداء البريطاني على الصين في العام 1840، والذي سمي "بحرب_الأفيون ". وأجبرت الصين على توقيع معاهدة نانجينغ، التي استولت بريطانيا بموجبها على هونج كونج. وهذا شكل بدوره ارضا خصبة لقيام الثورات مثل ثورة التايبنك التي أدت إلى حرب أهلية سقط خلالها ملايين الصينين ، وتأسيس التنظيمات الوطنية التي أطاحت بالنظام الإمبراطوري؛ مما مهد الطريق لاختيار صن يات سن أول رئيس للصين عام 1912 وتأسيسه للحزب الوطني الكوميتانج.[12]

الفرع الثاني: عصر الصين الحديث

تميزت تلك الفترة بالحملات العسكرية ضد المقاطعات التي يحكمها امراء الحرب، وبمساعدة من الاتحاد السوفياتي الذين دعموا الرئيس الجديد "شيانغ كاي شيك" بعد تنازل "صن يات سن" مؤسس الصين عن السلطة عام 1912، وفيما يلي سنتعرف على تفاصيل عصر الصين الحديث:

أولاً: اعتزال "صن يات سن" مؤسس جمهورية الصين

في عام 1912 تنازل "صن سات ين" مؤسس جمهورية الصين عن السلطة، بصفته رئيساً مؤقتاً للصين إلى قائد الجيش "يوان شيكاي"، والذي أعلن نفسه إمبراطوراً لإمبراطورية الصين عام 1916. وقام بتعطيل العمل بالدستور، الأمر الذي شكل تربة خصبة للمقاومة، وإعلان العديد من المقاطعات استقلالها، وشهد العام 1916 أيضاً وفاة "يوان شيكاي"، وتركت وفاته فراغاً في السلطة.

وأضحت الصين مقسمة إلى دويلات متناثرة، واستمر هذا الوضع حتى عام 1919، حيث قام "صن سات" بإعادة تشكيل حزب الكوميتانج بمساعدة من الروس بعد نجاح ثورتهم البلشفية؛ مما مهد الطريق إلى انتشار الماركسية، وأصبحت الاشتراكية الثورية من الأمور التنظيمية للحكم في الجمهورية الصينية آنذاك.

[11] تاريخ الصين، مرجع سابق.

[12] تاريخ الصين، مرجع سابق.

ثانياً: بعد وفاة " صن سات ين" مؤسس جمهورية الصين

في عام 1925 أصبح" شيانغ كاي شيك" زعيماً لحزب الكوميتانج بعد وفاة "صن سات ين"، حيث قام شيك بحملة عسكرية ضد المقاطعات التي يحكمها امراء الحرب، وبمساعدة من الاتحاد السوفياتي الذين دعموا الرئيس الجديد بالخبراء والسلاح وتدريب القوات الصينية على القتال. وانتهت حملته إلى توحيد البلاد تحت حكم الحزب القومي الكوميتانج، إلا أن الزعيم الصيني قام بطرد الخبراء السوفييت، وإقصاء العناصر الشيوعية من حزبه؛ مما أدى إلى اندلاع حرب أهلية بين القوميين والشيوعيين، اللذين شكلا في ما بعد جبهة واحدة لمقاومة الاحتلال الياباني لأجزاء من الصين منشوريا منذ عام 1931. ثم اندلاع الحرب الصينية اليابانية كجزء من الحرب العالمية الثانية 1937– 1945، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية بهزيمة اليابان، استؤنفت الحرب الأهلية بين الحزب الشيوعي الصيني بقيادة "ماو تسي تونغ" وقوات الحكومة القومية بقيادة شيانغ كاي شيك، واستمرت حتى عام 1949 عندما سيطر الحزب الشيوعي على الصين، وتراجع القوميون إلى تايوان حيث أعلن ماو تسي تونغ قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949 وانتقل حزب الكوميتانغ إلى العاصمة تايبيه في تايوان. [13]

المطلب الثاني: برنامج التحديثات الأربعة

في ضوء الاتجاه نحو التقدم والتنمية الاقتصادية، والثورة التكنولوجية، تُعاني العديد من الدول، خاصةً دول العالم الثالث، من ركود اقتصادي أدى إلى أزمات اقتصادية واضحة تعيشها مجتمعاتها، فمن أزمة انخفاض معدلات النمو، وازدياد نسب البطالة والتضخم، وكذا عجزها عن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة. بالإضافة إلى أزمة التعليم، الأمر الذي يفرض على تلك الدول بذل جهد واتخاذ إجراءات فعَّالة تساعدها في دفعها نحو تحقيق معدلات نمو تضمن حياة ملائمة لشعبها، بالإضافة إلى مواجهة التحديات الاقتصادية. وبقراءة التجارب الناجحة التي استطاعت أن تواجه التحديات الاقتصادية، ويُمكن الاستفادة منها كان "برنامج التحديثات الأربعة " نموذجًا يُحتذَى به بين الدول الراغبة في تطوير اقتصادها، والذي انعكس بشكل إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدل الاستثمار الأجنبي الصيني، وتحوله إلى اقتصاد فعال هذا من ناحية، ومعالجة مشاكلها الاجتماعية من ناحية أخرى.

[13] الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة متاح على الرابط التالي:
https://www.ohchr.org/ar/ProfessionalInterest/Pages/UniversalHumanRightsInstruments.aspx تاريخ الزيارة في 2021/8/10م

تاريخياً ونتيجة سيطرة الحزب الشيوعي الصيني على البر الصيني، وانسحاب حزب الكوميتانغ إلى تايوان، أعلن ماوتسي تونغ في 1 تشرين الأول /أكتوبر1949 قيام جمهورية الصين الشعبية، وكان هدفه تحويل الصين إلى دولة اشتراكية، ومن ثم كان لابد من المرور في مراحل التعافي من الحرب.

المرحلة الأولى: بدأت عام 1949، واستمرت حتى عام 1952، وكان الهدف منها إعادة دوران عجلة الاقتصاد والإنتاج بعد الحربين العالميتين، وما تخللهما من احتلال اليابان لأجزاء واسعة من الصين، والحرب الأهلية، حيث تم تأميم النظام المصرفي بإنشاء بنك الشعب الصيني، وانشاء شركات تجارية مملوكة للحكومة، وتدريجياً تم إخضاع شركات القطاع الخاص لسيطرة الحكومة.

وعليه سارت الصين وفق النموذج السوفيتي في إدارة الجانب الاقتصادي، بهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي وبدعم مالي وتقني من الاتحاد السوفياتي. إلا أن هذه الخطة لم تحقق الهدف المنشود وهو زيادة معدل النمو؛ والسبب يعود إلى عدم ملائمة الخطة السوفيتية للوضع القائم في الصين، وإهمال القطاع الزراعي والصناعات الخفيفة.

المرحلة الثانية: البدء في الخطة الخمسية الثانية. والتي بدأت عام 1958، واستمرت حتى عام 1962. والتي تُعرف باسم " القفزة الكبرى للأمام"؛ بهدف الاستغناء عن النماذج السوفيتية، وإلغاء اتفاقيات التعاون مع الاتحاد السوفيتي.

وكانت الخطة الخمسية الثانية قائمة على مبدأ اللامركزية الإدارية، وإنشاء الكميونات الشعبية لتشجيعها على الإنتاج ،ولكن نتيجة للتضخم والجفاف في تلك الفترة ؛ فإن هذه الكميونات كانت تدفع معظم إنتاجها ضريبة للدولة ، مما أدى إلى الكساد وانخفاض القدرة الشرائية، وأدى ذلك إلى المجاعة التي أودت بحياة نحو 30 مليون إنسان [14].

وفي هذا الجانب ظهر تباين بين فريقين من الزعماء الصينيين: الأول يرى أن الأهداف الاشتراكية المتمثلة في زيادة الوعي السياسي، يجب أن تحظى بالأولوية على التقدم المادي، أي أن الاعتبار الأول للسياسة. ومن أنصار هذا الفريق الرئيس "ماو تسي تونج" و "لين بياو". في حين يرى الفريق الآخر منح الأولوية للاعتبارات الاقتصادية، ومنهم "دينغ شياو بينغ" و "ليو تشاوكي". [15]

المرحلة الثالثة: إن الفشل المتواصل في خطتين متتاليتين، دفع بانتهاج خطة الثورة الثقافية عام 1966، والتي اتسمت بوجود خطتين خمسيتين:

الأولى: بدأت عام 1966وستمرت حتى عام 1970.

[14] فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة صباح كعران، الدار الدولية للنشر، دمشق،2010، ص11.

[15] المرجع السابق، ص11.

الثانية: بدأت عام 1971 واستمرت حتى عام 1976[16].

واتسمت كلا الخطتين بالاعتماد على الذات، وتعزيز الاستثمار، وتراوحت معدلات النمو بين الهبوط الحاد إلى درجة الانكماش وإلى الصعود في سنوات أخرى. لأسباب كان من أهمها: وفاة ماو تسي تونغ، واندلاع إضرابات سياسية عام 1976. ثم الصراع على السلطة الذي استمر لعام 1978؛ إذ أصبح فيه دينغ شياو بينغ رئيساً لجمهورية الصين، وهو من مناصري التحرر الاقتصادي وسياسات الإصلاح. وعليه فإن الفترة منذ قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949 إلى عام 1978، تميزت بعدم وجود مقومات القوة الاقتصادية في الصين؛ بحيث لا وجود لاستثمارات أجنبية، عدم تحقيق معدلات نمو عالية، ضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وانتشار الفقر والأمراض والمجاعة، ولم تكن إسهاماتها في التجارة الدولية تتناسب مع دولة بحجم الصين.

ولتجاوز الإخفاقات التي شهدتها الخطط الاقتصادية السابقة، بدأت الصين في عام 1978 بتطبيق برنامج التحديثات الاربعة، المعني بتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي، والانفتاح على العالم الخارجي. فقد تم الاتفاق خلال انعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 1978على تطبيق إصلاحات اقتصادية ، كان من أهمها : إعادة النظر في أولويات التنمية بدءاً من القطاع الزراعي فالصناعي فالبحث العلمي ثم الدفاع.[17] بهدف تطوير الاقتصاد الصيني، وجعله أكثر قدرة على الاندماج مع الاقتصاد العالمي، والتكيف مع متغيراته. وكان الهدف من برنامج التحديثات الأربعة تحقيق النهضة الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية ضمن استراتيجية ملائمة لواقع الصين، تتضمن ثلاثة خيارات محددة زمنياً ب70 عاماً لتحقيقها وهي [18] : توفير الأمن الغذائي للصينين خلال عشر سنوات، مضاعفة الناتج المحلي بأربعة أضعاف ، خلال العشر سنوات الأخرى أي قبل نهاية القرن العشرين و زيادة معدل دخل الفرد ليصل نظيره في الدول متوسطة النمو في عام 2050.

ويهدف هذا المطلب إلى التعرف على برنامج التحديثات الأربعة، والأسباب التي أسهمت في تطوره، وكيفية تطبيقه، والنتائج التي أثمرت عنه من خلال: التعريف ببرنامج التحديثات الأربعة (الفرع الأول) وعوامل تطور برنامج التحديثات الأربعة (الفرع الثاني) ومراحل تطبيق برنامج التحديثات الأربعة (الفرع الثالث) ونتائج تطبيق برنامج التحديثات الأربعة (الفرع الرابع).

---

[16] المرجع سابق، ص11.

[17] شيماء سليمان واخرون، الاقتصاد الصيني ... كيف تحولت الصين الى العملاق الذي نعرفه اليوم ،متاح على الرابط التالي https://www.abeqtisad.com، تاريخ الزيارة 2021/7/22.

[18] شيماء سليمان وآخرون، المرجع السابق.

الفرع الأول: التعريف ببرنامج التحديثات الأربعة

يُعد برنامج التحديثات الأربعة الذي قاده الرئيس الصيني "دنغ سياو بينغ" منذ عام 1978 واحداً من التجارب الناجحة التي نالت إعجاباً بالغاً على المستوي الدولي، وذلك لما حققه من إنجازات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي نتيجة تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي، والانفتاح داخل وخارج الصين.

ويعتبر مفهوم برنامج التحديثات الأربعة من مفاهيم العلوم الاجتماعية، لتنوع الاتجاهات والمفاهيم الخاصة به، إضافة إلى تميزه بمجموعة من السمات، أهمها قدرته على تنفيذ الملكية العامة، تنفيذ التوزيع وفقاً للعمل بصفته الأساسية، وتحقيق الاعتماد على الذات، مع التأكيد على الانفتاح. ومن خلال هذا الفرع، سنتناول أبرز آراء الباحثين حول مفهوم برنامج التحديثات الأربعة.

يعرف David Mason برنامج التحديثات الأربعة بأنه برنامج تنموي يركز على: الزراعة، الصناعة، العلم والتكنولوجيا والدفاع [19] وتنفيذها يتطلب مهارة وحكمة سياسية لأنها ترجمت أيضًا إلى نزاعات بشأن اتجاه وشرعية وسرعة الإصلاحات التنموية التي تستمر حتى اليوم.

وذكر محمد النحاس أن برنامج التحديثات الأربعة هو "ذلك البرنامج الذي دعا لتكون الاشتراكية الصينية وسيلة لتطوير وتنمية قوى الإنتاج، حفز الصينيين على تعليم التكنولوجيا ، والاطِّلاع على تجارب للدول المتقدمة في الإدارة المتطورة"[20].

وأضاف بأنه: "نموذج يهدف إلى تحقيق الإصلاح والانفتاح والتقدم للصين؛ وذلك من خلال نقلها من دولة فقيرة من دول العالم الثالث يتم إعالتها من الدول المتقدمة بهدف السيطرة عليها إلى دولة متقدمة، أو على الأقل دولة متوسطة الناتج القومي ومستوى المعيشة بحلول عام 2050. مع الالتزام بالأفكار والمبادئ الاشتراكية الصينية بمقوماتها التي تجمع بين رأسمالية السوق والتراث الصيني التقليدي والاشتراكية".

وعرفت Hao Jianxiu برنامج التحديثات الأربعة : " بأنه "برنامج الابتكار والعزم في الممارسة العملية، وحماية سيادة الدولة ومصالحها ، إذ نجد الابتكار والمرونة والتغير هو روح ذلك البرنامج وأساس نجاحه، وأن أهم ما يميزه أنه جاء على عدة مراحل، مما جعل لهذا البرنامج حصانة من الإخفاق" [21]

---

[19] David Mason, China's Four Modernizations: Blueprint for Development or Prelude to Turmoil?, Asian Affairs, Volume11, Issue3,1984, p.47.

[20] محمد النحاس، ظاهرة الصعود الصيني. دور المعرفة في تحقيق التنمية، 2008م، متاح على الرابط التالي :http://htm.12501/20-08-www.arabsino.com/articles/15/، تاريخ الزيارة في 2021/5/12م.

ولخص عبد المجيد العطار ووهيبة بوريعين مفهوم برنامج التحديثات الأربعة في ثماني نقاط بأنه: "برنامج أعطى القوة الفعَّالة للحكومة الصينية، الاستمرار في السعي لاستنتاج الحقيقة من الواقع والانطلاق منها شيئاً فشيئاً، ثم التوسع تدريجيًّا والتركيز على تحسين مستوى معيشة المجتمع الصيني، وتحقيق الاستقرار والتوازن بين علاقة التنمية والإصلاح ، وتنفيذه تدريجياً دون صدمات لقيام نظام صحي، مع المحافظة على اقتصاد سوق اشتراكي، وكفاءة في تخصيص الموارد، وأخيراً تحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة والعقلية المتفتحة .[22]

كذلك أكد وي وي زانج في تعريفه لبرنامج التحديثات الأربعة بأنه البرنامج الذي يهدف إلى[23]: جعل الاقتصاد الصيني قادراً على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرضها الاقتصاد العالمي، وذلك من ناحية قدرة الدول على التعامل مع التغيرات التي تلحق المجتمع الدولي في عدة نواحٍ هي:

أ- **حكومات قوية واقتصاد قوي:** أي أن هيكل السلطة وبنية الاقتصاد ليسوا مؤهلين للتكيف مع التغيرات، مثل الاتحاد السوفيتي السابق.

ب- **حكومات قوية واقتصاد مرن:** أي أن آليات التكيُّف مع القطاع الاقتصادي أوفر منها في القطاع السياسي، مثل الدول التي تُعرف بـ "النمور الآسيوية".

ج- **حكومات مرنة واقتصاد قوي:** أي نمط مغاير للنمط السابق، ففي هذا النمط تكون آليات الحكومة أكثر قدرة على التكيف مع البنية الاقتصادية، مثل الهند.

د- **حكومات مرنة واقتصاد مرن:** وهو النمط المتوافر في الدول المتقدمة، إذ يتمتع كلٌ من الحكومة والاقتصاد بالتكيف مع التغيرات الدولية.

وعلى ضوء ما سبق: يمكن الاستنتاج بأن برنامج التحديثات الأربعة قائم على منظومة تتألف من أربعة عناصر: الزراعة، الصناعة، العلم والتكنولوجيا، والدفاع، تمسكت بها دولة الصين للارتقاء ببلدها وشعبها بهدف الوصول إلى التنمية الاقتصادية.

---

[21] Hao Jianxiu,The Reform of the Planning in China, Futures Research Quarterly, Vol 5,No2 1989, p. 66.

[22] عبد المجيد عطار ووهيبة بوريعين، التجربة الصينية في تطوير العلوم والتكنولوجيا الإبداع والابتكار نموذجاً، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع 2، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017م، ص137.

[23] وي وي زانج، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997م، ص 30.

الفرع الثاني: عوامل تطور برنامج التحديثات الأربعة

أصبح برنامج التحديثات الأربعة واحداً من البرامج التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، والبرنامج الذي استطاعت الصين من خلاله أن تتخطى العديد من التحديات، وعليه أصبحت الصين القوة الاقتصادية الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعله يستحوذ على اهتمام العديد من الدول عمومًا، وخاصة الفقيرة. آملين منها في جعل هذا البرنامج نموذجاً يُحتذَى به لتحقيق معدلات مقبولة في النمو الاقتصادي، تنعش به اقتصاداتها الهشة، وذلك بسبب مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهي:

أولاً: العوامل الاقتصادية

تُعرف العوامل الاقتصادية بأنها المتغيرات المهتمة في الحياة المعيشية. أما في هذه الدراسة فهي اهتمت بسياسة الإصلاح الاقتصادي التي بدت نتيجة تطور برنامج التحديثات الأربعة، والتي تمثل في مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومحو التشوهات الهيكلية للاقتصاد.

وتتمثل العوامل الاقتصادية جراء تطور برنامج التحديثات الأربعة في سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح، أي مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي في الدولة [24]، كما أنه يرد تعبيراً عن السياسات التي تُسهم في إزالة التشوهات الهيكلية للاقتصاد القومي ، من خلال جعل النفقات المحلية متلائمة مع المسموح من الموارد و اعتماد سياسات تستهدف تحسين الكفاءة في استخدام الموارد. [25]

فمع بداية عام 1978، وبإعلان "دنغ سياو بينغ" عن برنامج التحديثات الأربعة ، أشار إلى أن الإصلاح في الصين يبدأ بالإصلاحات الاقتصادية، والتي تبلورت في إطار نظريتين:[26]

الأولى: نظرية عصفور القفص، وترتكز على أساس ليبرالية اقتصادية ضمن أسس اشتراكية؛ بمعنى إدخال إصلاحات وفقاً للنظام الاشتراكي للتكيُّف مع المستجدات الرأسمالية، ويشبه ذلك "العصفور الذي يمكنه الطيران كما يريد، لكن دون الخروج من القفص".

---

[24] جميل حميد وجمال دواود، الإصلاح في الدول النامية بين التوجهات الذاتية وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين في الفترة من 1970-1990، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع 32، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2000م، ص10.

[25] إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد، 2002م، ص16.

[26] بحري سفيان، تحول موازين القوى في آسيا – الباسيفيك – دراسة في الصعود الصيني بين القوة الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، 2016م، ص7.

الثانية: نظرية القط، وترتكز على أن القبول بأي سياسة تؤدي إلى النمو الاقتصادي، وفي نفس الوقت تقلل من الأيديولوجيات، من خلال ما يعرف بسياسة الباب المفتوح لكل الشراكات مع الدول الأخرى في المجال الاقتصادي. ووفقًا لذلك دافع "دنغ سياو بنغ "عن تلك الفكرة بقوله "ليس مهما أن يكون القط أبيض أو أسود بل المهم أن يأكل الفئران."

وتأسيسًا على ما سبق، شهد الاقتصاد الصيني خلال هذه المرحلة قفزة نوعية، ففي هذا الفترة تبنَّى الاقتصاد الصيني الإشراف على تنفيذ خطة إصلاحية متكاملة، انطلقت في أغلب المدن الساحلية للصين في خطوة أولى، لتصل تدريجياً لأقصى مستويات الانفتاح مع الخارج.

ومع النجاح الذي حققته هذه البرامج الإصلاحية، قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني التوسع في هذه السياسات، فسنَّت عددًا من القوانين الداعمة والمحفّزة لهذه السياسات الجديدة، وتداعياتها على بعض القطاعات، والتي تمثلت في سن قوانين تُشجِّع على الاستثمار والحد من المركزية، منح صلاحيات للمناطق التي تتمتع بالحكم الذاتي، تعزيز التطور العلمي في ميدان التعليم والصناعة، إقامة صناعات تخدم الدفاع الوطني وتسليح الجيش، توظيف الاستثمارات الأجنبية في خدمة الاقتصاد الوطني، الاستمرار في إصلاح النظام الاقتصادي من خلال أدوات رأسمالية خاصة بعد تعرضه لهزات على خلفية إعلان انهيار الاتحاد السوفيتي السابق. [27]

جاءت أبعاد برنامج التحديثات الأربعة في الإصلاح الاقتصادي، من خلال رؤية صينية خاصة، تختلف عن تلك الرؤية الناتجة عن المؤسسات الدولية التي تدور حول التحول بالصدمة، ففي سياق البرنامج؛ تفاعلت مجالات متنوعة قادت الاقتصاديين الصينين أن ينظروا إلى الاقتصاد الصيني نظرة واقعية جادة وتصحيحية، من خلال منهجية التحول التدريجي الموجه مركزياً من جانب الدولة إلى اقتصاد السوق. ووفقاًلخطة دقيقة تقوم على المبدأ التدريجي، أي ليست قفزة واحدة، وإنما بقيادة الدولة ووفقًا لاستراتيجية مدروسة. [28]

وكان الأساس في التحول نحو نظام السوق الاشتراكي من خلال أسلوب الممارسة التجريبية، عندما نوقشت عملية إنشاء نظام السوق الاشتراكي في المؤتمر الوطني الثالث عشر للحزب الشيوعي الصيني

[27] نوري عبد الرسول الخاقاني وعبد الوهاب محمد جواد، الصين بين المركزية السياسة والليبرالية الاقتصادية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج10، ع30، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق ،2014م، ص15.

[28] طارق فارس، الاصلاح الاقتصادي في العالم الإسلامي وإمكانية الاستفادة من التجربة الصينية، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، مج4، ع3، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي، المملكة المتحد، 2015م، ص65.

عام 1978. من خلال خلق مناطق اقتصادية خاصة، التي لم تطبق فيها الصين قوانينها البيروقراطية المعروفة، بل من خلال إقامة مشروعات خاصة وفقًا لقوانين حديثة تنهض بها. [29]

وفي المؤتمر الرابع عشر للحزب المنعقد في عام 1992 ، تم التأكيد أن هدف الإصلاح الاقتصادي في الصين إقامة نظام اشتراكي للسوق، وأقرته الدورة الثالثة المركزية للحزب الناتج عن المؤتمر الوطني الرابع عشر في نوفمبر عام 1993 ، لمعالجة كافة القضايا ذات العلاقة بإقامة السوق الاشتراكي وفي هذا الصدد، تم تأسيس ذلك النظام تدريجياً مُعبرا عن سياسة الرئيس "دنغ سياو بنغ" في عام 1992م بإجازة تطبيق اقتصاد السوق في الظروف الاشتراكية، [30] وفقاً لمجموعة من الأسس ، وضعها اقتصاد السوق الاشتراكي أبرزها الآتي: [31]

أ- تركيز اقتصاد السوق الاشتراكي على كلاً من القطاعين العام والخاص، مع الأخذ في الاعتبار امتلاك القطاع العام مساحة كبيرة في الاقتصاد.

ب- تركيز القطاع الحكومي على المؤسسات الاستراتيجية، لاسيما قطاع الكهرباء والسكك الحديدية.

ج- تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

أما الإصلاح في القطاعات الأساسية في الدولة الصينية، كان على النحو التالي:

1. **قطاع الزراعة**: اعتمدت الصين في سياسة المنتجات الزراعية الكبرى على نظام أسعار ثنائي سعر ثابت للمنتجات التي لا بد من تسليمها للدولة، وسعر السوق، ثم حددت الدولة الحجم الأقصى بالسعر المضمون، والباقي يتم بيعه بسعر السوق؛ مما أدى إلى ازدهار الإنتاج. ثم دعم الدولة الصينية الأسعار ، وتحرير تجارة الحبوب؛ مما أسهم في خضوع الإنتاج الريفي الصيني للمنافسة وإلغاء الأسعار الثابتة والحصص [32] .
2. **القطاعات التنموية:** غيرت الصين الآليات الإدارية لمؤسسات الدولة، لإنشاء نظام عالمي حديث يتواءم مع مطالب اقتصاد السوق بعيدا عن تحكم الحكومة، ومن تلك الآليات الآتي: [33]

أ. إصلاح النظام الضريبي. واللامركزية في تسيير المشروعات العامة.

---

[29] المرجع السابق، ص65.

[30] دنغ سياو بنغ، رجل القرن الكبير، مجلة الصين المصورة، ع 7،1997م، ص27.

[31] المرجع السابق، ص 28-29.

[32] فرانسواز لوموان، مرجع سابق، ص25.

[33] نوري عبد الرسول الخاقاني وعبد الوهاب محمد جواد، مرجع سابق، ص10.

ب. تسهيل قنوات التجارة الخارجية؛ وذلك من خلال تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 30% من مجموع السلع.

ج. مجال الاستثمار، عمدت الصين إلى الاستثمار في المناطق الاقتصادية ، وتوفير البنية التحتية، خاصة في المدن التي كانت تفتقرها في الماضي، وإقامة المناطق الساحلية بالقرب من الموانئ ؛ لتسهيل عملية التبادل التجاري، وخلق بيئة استثمارية للأجانب التي تبحث عن المشروعات الناجحة [34]

ثانياً: العوامل السياسية والاجتماعية

قد ارتكزت العوامل السياسية والاجتماعية التي ساعدت على تطور برنامج التحديثات الأربعة، على الهيكل السياسي للدولة من خلال مجموعة من الأسس، وكذلك توظيف الاقتصاد الصيني على مستوى تنافسي دولي على نطاق واسع، وأخيراً الاستفادة من قوة وعُمق العلاقات الصينية مع دول العالم. إضافة إلى العوامل الاجتماعية التي ارتكزت على التنمية البشرية كما يتضح بالتفصيل في السطور القادمة.

(أ) العوامل السياسية

ترتكز العوامل السياسية التي ساعدت على تطور برنامج التحديثات الأربعة في الآتي:

1. التغيير الذي صاحب بنية الهيكل السياسي، ولا سيما تنامي نسبة التكنوقراط في الهيكل المركزي للحزب بنحو 93%، دفع نحو براغماتية تتحلل من الالتزامات الأيديولوجية تدريجياً. هذا التحلل ساعد الصين تتبنى استراتيجية أكثر تماسكاً ووضوحاً ؛ فعلى سبيل المثال أصبحت الصين تنظر إلى المنطقة العربية على أساس: [35]

أ. التعامل مع المنطقة العربية على أساس أنها رؤية استراتيجية صينية ذاتية لا نتيجة لردود الفعل على سياسات دول أخرى.

ب. التعامل مع المنطقة العربية على أساس أنها مصدر للطاقة ، وسوق تجاري واستثماري.

2. توظيف استراتيجي لتنافس دولي واسع، إذ يصبح تحديث الاقتصاد الصيني الهدف الأعلى والأغلى للدولة الصينية، ومن أجل ذلك قامت الصين بالآتي:

أ- توثيق العلاقات مع عدد من الدول تساعدهم للوصول إلى أهدافهم، وأولهم الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا.

---

[34] نوري عبد الرسول الخاقاني وعبد الوهاب محمد جواد، مرجع سابق ص11.

[35] وليد سليم عبد الحي، العلاقات العربية الصينية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 322، بيروت، 2005، ص51-52.

ب- ارتكزت قيادة "دنغ سياو بنغ" في مجال السياسة الخارجية على اتباع الأساليب العملية في التعامل مع معظم دول العالم بدلًا من الاعتبارات الايديولوجية.

ج- نهوض القيادة الصينية في تعاملاتها الدولية ، على أساس مبدأ احترام سيادة الدول ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واعتماد أسلوب التفاوض طريقاً أساسياً لحل الصراعات ، أو تهدئتها[36].

3. الثقافة السياسية الصينية: تُعد السياسة الصينية أحد أهم أسباب تطور برنامج التحديثات الأربعة في الصين، بما تتضمنه من مجموعة من القيم والمعتقدات المرتبطة بالعملية الثقافية، التي يمكن أن تسهم في التنمية، حيث تشتمل على تشجيع المشاركة، الحوار وقبول الحلول الوسط. وتُعد الثقافة الصينية من أقدم الثقافات والحضارات على مر العصور، وتُعد "الفلسفة الأخلاقية" من أهم الثقافات الصينية وتشمل:

أ- الفلسفة الأخلاقية في الثقافة الصينية: تُمثل أساس الفلسفة الثقافية الصينية ذات النظرة الاجتماعية ، وكونية للحضارة الصينية**37** ، ومن أهم سماتها:**38** مراعاة المشاعر الإنسانية واحترام القوانين. وتحقيق قدر من الإنجاز، وإن كان ليس بالقدر الذي تسمح به من المشاركة والحرية. والطاعة للسلطة، وهي تُعد من أهم أسس الثقافة التقليدية؛ مما يؤدي إلى الإذعان إلى السلطة العليا مستقبلًا.

ب- البرجماتية في الثقافة السياسة الصينية: مثلت كل من الأيديولوجيا والقيم دوراً فعالاً في التوجهات السياسية الخارجية لأمريكا نهاية الحرب العالمية الثانية، مروراً باحتواء الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة والتدخل الإنساني في التسعينيات، إلى أن وصلت إلى الترويج للديمقراطية بعد أحداث 11 سبتمبر، متميزة سياساتها بدعم إسرائيل.

ويمكن القول بأن الثقافة السياسة الصينية ثقافة قائمة على مجموعة من المبادئ تُسهم إيجاباً نحو دفع أي دولة إلى التنمية والتطور.

[36] دننغ سياو بنغ، المؤلفات المختارة، 1975–1982، مطبعة اللغات الأجنبية، بكين، 1985م، ص322

[37] عزة هاشم، الثقافة السياسة الصينية، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، ع132، القاهرة، 1998م، ص 81.

[38] المرجع السابق، 82–83.

(ب) العوامل الاجتماعية:

تمثلت العوامل الاجتماعية جراء تطور برنامج التحديثات الأربعة في الآتي:

1. **تطوير التعليم:** إذ تبنت الصين سياسة تعليمية متنوعة نوعاً وكماً، وأصدرت الحكومة الصينية عام 1986 قانوناً إلزامياً للتعليم، وبذلك أصبح التعليم إلزامياً لكافة الأطفال الصينين من عمر تسعة أعوام، وقامت بإنشاء العديد من المدارس والجامعات في كافة أنحاء البلاد حتى في المناطق الريفية، بالإضافة إلى توفير الكوادر التعليمية المؤهلة لقيادة العمل في ذلك المجال. [39]
2. **البعد الاجتماعي للتنمية:** كاستجابة لمقابلة الزيادة في عدد السكان؛ طبقت الصين سياسة تنظيم الأسرة للحد من النمو السكاني السريع، وتحسين نوعية السكان.
3. **البحث العلمي:** وعلى صعيد البحث العلمي، يمكن القول بأن برنامج التحديثات في مجال البحث العلمي وفقاً للتصور الذي وضعه Song Jian كان على النحو التالي:[40]

أ. توجيه البحث العملي نحو الحاجات الإنتاجية فقط.

ب. ربط الأكاديميين بالمصانع، أي دمج عملهم ما بين الجانب النظري والجانب العملي، على غرار ما يحدث في الدول الصناعية، وخفض الاعتماد على الدولة لتمويل البحوث العلمية، وتشجيع الباحثين على إبرام عقود مع هيئات مختلفة بما فيها الهيئات الخاصة، وهو ما يعني ربط البحث العلمي بالقطاع الخاص وليس احتكاره في القطاع الحكومي.

ج. إدخال نظام الحوافز إلى البحث العلمي، الاستفادة من البحوث العسكرية، ونقل نتائجها إلى الميدان الإنتاجي.

مما سبق، يُمكن القول بأن السياسات التي اعتمدتها دولة الصين من الجانب الاجتماعي يُمكن أن تكون سببًا قويًّا جرَّاء تطور برنامج التحديثات الأربعة.

الفرع الثالث: تطبيق برنامج التحديثات الأربعة

التزمت الصين بتطبيق برنامج التحديثات الأربعة منذ أن أعلن رئيس الوزراء الصيني الأسبق "شوتن لاي" عن أهدافه في خطابه الذي ألقاه عام 1975، وفق أربعة مراحل؛ ظهرت نتائجها فيما بعد على الاقتصاد الصيني كما سنرى. ونتناول هنا تطبيق برنامج التحديثات الأربعة من خلال:

---

[39] عبد المجيد عطار ووهيبة بوربعين، مرجع سابق، ص 140.

[40] Carol Lee Hamrin, China and the Challenge of the Future, Boulder, Co: West view Press, 1990, pp. 98 – 99.

أولاً: مراحل تطبيق برنامج التحديثات الأربعة

مرّ تطبيق برنامج التحديثات الأربعة بمراحل، تم تقسيمهم على فترتين: أولهما من 1978-1991 تمثلت في إجراءات الإصلاح الاقتصادي بالتركيز على إصلاح كلٍ من القطاع الزراعي والصناعي، ثم تمويل الصادرات وكيفية التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر. ثانيهما من 1991-2020 تمثلت في زيادة الاهتمام بالقطاع الخاص وفتح الأسواق الصينية له. وسنتناول ذلك بالتفصيل على النحو التالي:

المرحلة الأولى 1978-1991، والمرحلة الثانية 1991-2020.

المرحلة الأولى 1978-1991

منذ بداية المرحلة الأولى التي اهتم بها برنامج التحديثات الأربعة، بدأ الحديث عن كيفية تضاعف إنتاج كلٍ من القطاعين الزراعي والصناعي من أجل تحقيق أهدافه، إضافة إلى اتساع نطاق تداعيات قطاع الزراعة على الاقتصاد لكبر حجم مساهمتها فيه، هذا إلى جانب ارتفاع حجم العاملين في ذلك القطاع الذين يبلغون نحو ثلثي قوة العمل الصينية. وفيما يلي سنتعرف على مكونات تلك المرحلة، ثم إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي ساهمت في مضاعفة إنتاج كلٍ من القطاعين الزراعي والصناعي على النحو التالي:

أولاً: مكونات المرحلة الأولى 1978-1991 التي ساهمت في مضاعفة إنتاج كلٍ من القطاعين الزراعي والصناعي[41]

المُكوِّن الأول: هو الاستيراد الكامل للتكنولوجيا، وذلك لمواجهة ضعف التكنولوجيا لدى الصين.

المُكوِّن الثاني: إعادة بناء الاقتصاد الداخلي تدريجيًّا؛ وذلك لتقليل سيطرة الدولة على الإنتاج والاستثمار، واستبدال ذلك بتأثير قوى السوق لجعل الاقتصاد قادراً على التنافس.

ثانياً: إجراءات الإصلاح الاقتصادي خلال المرحلة الأولى 1978- 1991، التي ساهمت في مضاعفة إنتاج كلٍ من القطاعين الزراعي والصناعي كالآتي:

1. **الغاء الكومينات [42]** تم توزيع الأراضي الجماعية على الفلاحين على أساس العائلات بعقود تأجير طويلة الأجل 15عاماًفي البداية، ثم امتدت إلى 30 عاماً ، في مقابل تعهد الفلاحين بتسليم حصة

[41] طارق فارس، مرجع سابق، 2015م، ص65.

[42] وفاء جعفر المهداوي واحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مج ،10 ع 33، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2012م، ص186.

معينة من الحبوب إلى الحكومة كضريبة سنوية لا تتغير، و بيع جزء من محاصيلهم الزراعية للحكومة وفقاً لما نصَّ عليه العقد.

2. **تعميم الحرية في سوق المنتجات الزراعية، وتقليل السيطرة الحكومية على أسعارها:** اتباع أسلوب جديد يقوم على أساس سيطرة عائلات الفلاحين على وسائل الإنتاج فردياً، تلك العملية هدفت إلى تحرير المبادرة الفردية للفلاحين، وفسح الطريق لقوى السوق في الريف بهدف إضفاء الطابع التجاري على الزراعة[43]؛ مما أسهم في زيادة الإنتاج الزراعي في الصين، بل جعلها تُسجل رقمًا قياسيًّا في إنتاجها الزراعي لعام 1984م بنحو 400 مليار كيلو جرام من الحبوب[44] .
3. **نظام المسؤولية الإنتاجية: روج لهذا الأسلوب في الفترة 1978-1980،** وشمل إبرام تعاقدات مع عائلات الفلاحين لإنتاج كميات معينة من المحاصيل مقابل أجور محددة، ويحصل الفلاحين على علاوات متفق عليها إذا أنتجوا كميات أكبر من المحددة في العقد، إذ بلغت نسبة الأراضي المُدارة بذلك الأسلوب معدل 90% من إجمالي الأراضي الزراعية الصينية عام 1980. [45]
4. **إنشاء أربعة مناطق اقتصادية:** أنشأت الحكومة أربعة مناطق اقتصادية هي شنتشن، تشوهاي، شانتو في مقاطعة قواندونغ، وشيامن في مقاطعة فوجيان .على طول الساحل في عام 1980م لجذب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة معدل الصادرات، واستيراد منتجات التكنولوجيا إلى الصين، مع الأخذ في الاعتبار بأن تلك المناطق كانت خالية إلى حد ما من الأنظمة البيروقراطية والتدخلات التي تحد من النمو الاقتصادي.[46]

وفي الفترة 1987-1991، استحوذت المدن على اهتمام بالغ من عملية الإصلاح الاقتصادي، وتم التركيز على نوعين من الإصلاح في ذلك المجال: [47]

1) **إصلاح القطاع الصناعي:** تم إعداد الإصلاح للقطاع الصناعي لمكانته الاقتصادية في البلاد، كما أن إصلاح المؤسسات المملوكة للصين كانت تُمثل الحلقة المهمة؛ كونها تسهم بأكثر من70% من

[43] قتيبة صالح، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة بغداد، 2009م، ص78.

[44] نسرين عباس، النموذج الصيني في تنمية الصادرات، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان،2008.، ص 60

[45] قتيبة صالح، مرجع سابق، ص79.

[46] إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية في النمو هل يمكن الاقتداء بها..؟ ايتراك للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2005م، ص163.

[47] وفاء جعفر المهداوي واحمد جاسم محمد: مرجع سابق، ص 187-188.

قيمة الناتج الصناعي في عام 1978م[48]. ويمكن إجمال العوامل التي دفعت الحكومة الصينية إلى الإصلاح في القطاع الصناعي في [49]

أ. تدهور إنتاجية المؤسسات الصناعية الحكومية.
ب. الخسائر المالية التي وصلت إلى 31% من قيمة رأس المال.
ج. الحاجة إلى تشغيل عمالة قادمة من الريف بعد تطبيق الإصلاح في القطاع الزراعي.

ومن أهم الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الصينية لإصلاح القطاع الصناعي، تطبيق نظام المسؤولية التعاقدي الذي تم تطبيقه في القطاع الزراعي سابقاً. [50] وتأجير جزء من مؤسسات الدولة إلى الأفراد الذين يتمتعون بالخبرة الكافية لتشغيل تلك الشركات.

2) **تناول إصلاح نظام التسعير:** وفيه تم اتباع أسلوب التسعير المزدوج الذي يهتم بأن يكون هناك تسعيران للمنتجات السلعية، بمعنى أن يكون هناك أسعار يتم تحديدها من جانب الدولة لجزء من إنتاج السلع، والجزء الآخر تُحدده آليات السوق. ولتعزيز ما تمت الإشارة إليه قامت الصين بعدد من الإجراءات منها:

أ- **إنشاء مناطق اقتصادية مفتوحة:** في أوائل عام 1985 سمحت الحكومة بإنشاء المناطق الاقتصادية المفتوحة في دلتا ريانجتزي ونهر اللؤلؤة ونهر مانج يانج وشبه جزيرة شاندونغ حتى وصلت نحو 64 منطقة في عام 1987. [51] وتوالى بعد ذلك إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة بعد النجاح الذي حققته في البداية؛ حيث أقامت 14 مدينة ساحلية وجعلتها مناطق اقتصادية خاصة مفتوحة على العالم الخارجي، وفقاً للامركزية الاقتصادية، وهو الأساس الذي يُمنح بموجبه تلك المناطق الحق في إدارة مستقلة ، إلى جانب الحرية في التعامل مع الأقاليم المجاورة.[52]

وكان الهدف من تحويل هذه المناطق والأقاليم إلى بؤر اقتصادية وصناعية؛ هو الدفع بحركة الصادرات إلى الأمام، على أن تقوم هذه المناطق بعد نجاحها بمساعدة المناطق الداخلية الأخرى. وهكذا تنتقل التنمية الاقتصادية من منطقة إلى أخرى.

---

[48] دنغ مو، المؤسسات المملوكة للدولة إصلاحها وتطويرها، مجلة الصين اليوم، 1997م، ص26.

[49] المرجع السابق، ص 27.

[50] تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم: مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1996م، ص58.

[51] ابراهيم الأخرس، مرجع سابق، ص175.

[52] R.Thomas, The Progress without Privatization, The Reform of Chinas state Industries, Lynne Rinnerm Boulderm,1994, p:37.

وهكذا شكلت الصين في منتصف تسعينيَّات القرن العشرين منظومة جديدة شاملة ومتعددة المجالات ؛ للانفتاح على العالم الخارجي، وتحققت استراتيجية التقدم التدريجي لسياسة الانفتاح على العالم الخارجي بدءًا من المناطق الاقتصادية الخاصة، إلى الانفتاح في كافة البلاد بدون تحديات[53] .

ب- تمويل الصادرات: اهتمت الصين خلال هذه المرحلة بتمويل صادراتها من خلال بنك الصين، بالإضافة إلى التسهيلات المقدمة ، والمتمثلة في تقديم أكثر من نصف قيمة الصادرات نفسها من البنوك المتخصصة الأخرى، مثل البنك التجاري الصناعي في الصين [54]؛ مما أدى إلى تعزيز شركات إنتاج الصادرات جُزئيًا، وذلك يُفسر استمرار النمو القوي للصادرات خلال الفترة التي كان فيها أداء الاقتصاد المحلي يشكل الضعف بالمقارنة مع أغلب الفترات خلال فترة الثمانينيَّات[55] . وفي ضوء ما سبق، رصدت الحكومة الصينية خلال الخطة الخمسية 1986-1990 نحو 2 بليون يوان لتنمية صادرات صناعات الأجهزة الإلكترونية لتنمية الصادرات في قطاعات استراتيجية.[56]

بالإضافة إلى دعم الاستثمار الأجنبي المباشر: حيث شكل الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى آليات سياسة الإصلاح في الصين ، وفقاً لوسيلتين في التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر[57]:

الأولى: تمثلت في جذب الاستثمارات المباشرة من خلال الحوافز، وتسهيل إجراءات الاستثمار، والثانية: من خلال الحصول على قروض من الدول والمؤسسات المالية الدولية، وإصدار السندات الصينية، وطرحها في الدول الأجنبية. وقد أمنت هذه السياسة مصدرا اقتصاديًّا مهمًّا من خلال الاستثمارات الخارجية.

المرحلة الثانية 1991-2020

مع بداية تلك المرحلة والمعروفة بمدى اهتمامها بفتح المجال أمام القطاع الخاص، الذي كان جزءاً من عناصر النمو الاقتصادي المهم؛ مما يوضح مدى أهمية تلك المرحلة عن الإصلاح الكامل لكافة القطاعات. وسماح اندماج الصين في الاقتصاد العالمي، بل ووضع الأساس لنظام السوق الاشتراكي[58] ، و

[53] زرقين عبود، قراءات في التجربة التنموية الصينية أسرار النجاح ودروس مستفادة، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، ع 1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2014م، ص 55.

[54] زرقين عبود، مرجع سابق، ص66.

[55] زرقين عبود، مرجع سابق، ص66.

[56] World Bank,China Foreign Trade Reform, World Bank Country Study, Washington, 1994,p:128.

[57] الصين بين يديك، الشركات العابرة القارات في الصين، ط1، دار النجم الجديد، بكين، ،1995، ص21.

[58] طارق فارس، مرجع سابق، ص65.

ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات اتخذتها الصين لفتح المجال أمام القطاع الخاص والتي سنتعرف عليها فيما يلي:

1. إنشاء أسواق مالية صينية: أصدرت الصين في عام 1992 مجموعة من اللوائح الخاصة بأهمية بدء إنشاء أسواق مالية صينية ؛ من أجل "تحويل المشروعات الإنتاجية العامة إلى نوع من الشركات المساهمة"، وفسر وي وي زانج أن ذلك كان استجابة لضغوط المستثمرين ، والمصارف الأجنبية، ومن ضمنهم المساهمين في شركات القطاع الخاص، أو الشركات المحلية الخاصة التي بدأت تدخل برؤوس أموالها إلى شركات القطاع الحكومي، وهو أمر اتضح من اللوائح التي صدرت عام 1993 ، ونظمت تلك الأمور ، وأدت إلى دخول القطاع الخاص كشريك بنسبة 30% من المؤسسات الإنتاجية العامة[59] .

2. تأسيس نظام اشتراكية السوق: أسست الصين عام 1993 نظام اشتراكية السوق تدريجياً، ليُعبر عن سياسة الرئيس "سياو بنغ"، والذي أشار إليه في عام 1992 بأنه يُمكن تطبيق اقتصاد السوق في الظروف الاشتراكية.

ومن أهم أسس نظرية اقتصاد السوق الاشتراكي وفقاً لـ "سياوبنغ" الآتي: [60]

أ. عدم وجود سوق اشتراكي، أو رأسمالي، بل الأداء هو الذي يحكم ويُحدد شكل السوق، حيث إن السوق أداة من أدوات التنمية الاقتصادية. ويقوم اقتصاد السوق الاشتراكي على القدرة على الإنتاجية، والقضاء على استغلال المجتمع مع رفع مستواه مادياً.

ب. يعتمد الاقتصاد في السوق الاشتراكي على القطاعين الحكومي والخاص، مع الأخذ في الاعتبار بأهمية امتلاك القطاع الحكومي مساحة كبيرة. مع الاخذ بعين الاعتبار بسيطرة القطاع الحكومي على المؤسسات الاستراتيجية، على سبيل المثال: الكهرباء والبريد.

ج. تعزيز الحماية الاجتماعية للشعب والعاملين، وخاصةً في مجالات الإسكان والتأمين، وعدم تركها للقطاع الخاص لاستغلالها.

وفي عام 1993 وضعت الحكومة الصينية خطة شاملة لخلق توازن تنموي بين الأقاليم الشمالية والغربية من ناحية، والأقاليم الجنوبية والشرقية من ناحية أخرى، وذلك لإعادة التوازن فيما بينها.

وفي العام نفسه أعدت الحكومة الصينية استراتيجية شملت [61] إحياء مدينة شنغهاي ، والتي تُمثل مركز التجارة والصناعة في الصين تحت اسم" المدنية العالمية"، وتحويلها إلى مركز مالي في كل من

[59] وي وي زانج، مرجع سابق، ص12.

[60] دنغ سياو بنغ، مسائل أساسية في الصين المعاصرة، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، 1988م، ص65-66.

المنطقة الآسيوية والمحيط الهادي. وفرض القوانين الخاصة بتكوين منشآت امتلاك الأسهم، وتداولها في البورصة، وأيضاً قانون المصارف وشركات الصرافة، واتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها جعل اليوان الصيني قابل للتحويل بحلول عام 1994.

ومن عام 2001-2020 ، أصبحت الصين عضواً في منظمة التجارة العالمية ، بدءًا من نوفمبر من عام 2001؛ مما أدى إلى الآتي : [62]

أ. انفتاح أوسع للصين على السوق العالمية، بحيث أصبح الانفتاح أداة للحفاظ على مسيرة الإصلاحات.

ب. الربط بين الاستثمارات الأجنبية، ونقل التكنولوجيا، مما يُسهم في حصول الصين على التكنولوجيا بمعدلات غير مسبوقة، بل وإقناع الشركات الأجنبية بتأسيس مراكز أبحاث وتطوير على أرض الصين.

وتأسيساً على ما سبق، أدركت الصين بأن مسارها التنموي صحيح ومتقدم، وعليه انصب تركيزهم على سرعة النمو، مُصاحباً إهمال كيفية النمو نفسه، وذلك إلى جانب سوء استغلال الموارد والطاقة، وسوء توزيع الدخول بين أفراد المجتمع؛ مما أدى إلى سوء الأحوال الاقتصادية للشعب الصيني، ومن ثم ركزت الخطة الخمسية الثانية عشرة 2011- 2015 على تفعيل توازن جديد ما بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل ، وذلك لتحقيق الأهداف التالية: [63]

أ. الحفاظ على نمو اقتصادي مستقر وسريع بمعدل نحو 7%.
ب. تحقيق نمو سنوي نحو 7% في دخل الفرد قابل للتصرف في المدينة، والدخل الصافي للفرد في الريف، خلال فترة الخطة 2011- 2015؛ لدعم توسيع الطلب المحلي من خلال رفع معدلات الأجور، وزيادة شبكات الأمان الاجتماعي، مثل: الرعاية الصحية، ومدفوعات الرعاية الاجتماعية.
ج. زيادة معدل الواردات من السلع الاستهلاكية بمعدل منتظم في الفترة من 2016-2020. في سياق استراتيجية هدفها تحقيق التوازن في الاقتصاد القومي وإعادة هيكلته، والحد من الاعتماد على الصادرات.
د. أن يصل معدل الإنفاق على البحوث والتطوير إلى 2%من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2015، وأقل في الأعوام التالية.

---

[61] دنغ مو، مرجع سابق، ص 35.

[62] فرانسواز لوموران، مرجع سابق، ص13.

[63] Economist Intelligence Unit,The12th Five-Year Plan: China's Economic Transition, An Economist Corporate Network Shanghai Project for Takes, 2011, pp.4-7.

هـ. تخفيض معدل استهلاك المياه لكل وحدة من القيمة المضافة للإنتاج صناعياً بمعدل نحو 3%، وتخفيض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نحو 17% للحد من التلوث.

و. ألا يزيد معدل البطالة في المدن أكثر من 5%.

ز. زيادة انتاج واستخدام الطاقة المتجددة من 8.3%في عام 2009 إلى 11%عام 2015.

ومن خلال العرض السابق يُمكن تلخيص تطبيق برنامج التحديثات الأربعة على النحو التالي:

أ. انصب اهتمام المرحلة الأولى على القطاع الزراعي، والقطاع الصناعي.

ب. أما المرحلة الثانية فانصب اهتمامها على الاقتصاد من خلال إنشاء أسواق مالية صينية، وانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية؛ مما أثر على وضعها عالمياً وبشكل إيجابي.

الفرع الرابع: نتائج تطبيق برنامج التحديثات الأربعة

تطبيق برنامج التحديثات الأربعة في الصين توصل إلى نتائج إيجابية على بعض مؤشرات النمو والقطاعات الاقتصادية، وخاصة في الفترة التي تلت تطبيق برنامج التحديثات الأربعة، وسيتم تناولها وفقاً للتالي:

أ: نتائج المؤشرات الاقتصادية و تُعرف المؤشرات الاقتصادية بأنها مجموعة من المؤشرات التي من خلالها يمُكن التعرف على قوة اقتصاد دوله ما، وتضم الناتج المحلي الإجمالي، معدل الصادرات، معدل الادخار، والتجارة الخارجية ..إلخ[64].

1. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

من المعروف أن الصين تتميز بالمثابرة على التخطيط؛ وذلك لدفع نمو اقتصادها، واسترشاد التخطيط باستراتيجيات طموحة لا تقفز على قدرات الدولة، وتوجهها نحو أهداف تلقى توافقاً واسعاً في المجتمع. واستمرت الصين في تحقيق معدلات نمو مرتفعة بالرغم ما مرت به من أزمات خلال الفترة (1965-1980)، أثناء الثورة الثقافية التي شهدت سياسات وتوترات شديدة داخل الحزب الشيوعي نفسه. وعليه بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للصين نحو6.4% سنوياً خلال الفترة من عام 1965 حتى عام 1980 ، بالمقارنة بمعدلات نمو سنوية مرتفعة ، وصلت إلى 2.7% في الولايات المتحدة الأمريكية، و 3.7% للدول مرتفعة الدخل، و 5.4% للدول منخفضة الدخل و6.1% للدول

[64] مؤيد الدوري، العوامل الاقتصادية والعوامل المميزة للأداء المالي وأثرها على القيمة السوقية المضافة للبنوك التجارية الأردنية، البلقاء للبحوث والدراسات، مج 21، ع2، الاردن، 2018م، ص51.

متوسطة الدخل خلال نفس الفترة[65]. أما فترة بعد الإصلاح الاقتصادي، فيمكن توضيحها بالأرقام في الجدول (1)، للتعرف على معدل تحسن معدل النمو كما يلي:

الجدول (1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 2001 -2019

المصدر: بيانات وإحصاءات البنك الدولي، متاح على الرابط التالي: https://data.albankaldawli.org/indicator

العام	قيمة الناتج المحلي الإجمالي USD بالتريليون	المؤشر %	العام	قيمة الناتج المحلي الإجمالي USD بالتريليون	المؤشر %
2001	1.339	8.3	2010	6.08	10.4
2002	1.47	9.1	2011	7.55	9.2
2003	1.66	10	2012	8.53	7.7
2004	1.95	10.1	2013	9.57	4.7
2005	2.28	11.3	2014	10.48	7.4
2006	2.75	12.7	2015	11.06	7.4
2007	3.55	14.2	2016	11.23	6.9
2008	4.59	9.6	2017	12.31	6.9
2009	5.10	9.2	2018	13.89	6.7
			2019	14.34	5.9

بقراءة الجدول (1) نلاحظ بأنه لم ينخفض الناتج المحلي الإجمالي في الصين عن معدل 9% خلال الفترة 2001-2005، واختلف الوضع خلال الفترة من 2007-2014؛ إذ أثر التباطؤ الاقتصادي العالمي الذي بدأ في عام 2008 في الاقتصاد الصيني عموماً.

ولمواجهة الخسائر، اتخذت الحكومة الصينية مجموعة من التدابير الاقتصادية، واتبعت سياسة نقدية موسعة. بالإضافة إلى تعزيز تلك التدابير بالاستثمار المحلي والاستهلاك؛ مما أسهم في تجنب تباطؤ اقتصادي حاد في الصين. وعليه نما معدل الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 بمعدل 10.4%[66]، مع الأخذ في الاعتبار، قدرة الصين الحفاظ على معدل نموها بالمقارنة مع معدلات الاقتصادات العالمية الأخرى.

أما عام 2012م، فقد شهد تباطؤًا في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين، حيث بلغ 7.7%، وكانت تقديرات صندوق النقد الدولي IMF نحو 7.7%عام 2013م، ونحو 7.4% عام 2014. إلا أنه لم يستمر في التحسن حتى عاود في الانخفاض في السنوات الأخيرة إلى أن وصل إلى 5.9% عام 2019.

[65] تقرير التنمية في العالم 1990، البنك الدولي، الطبعة العربية، ص 212–213.

[66] حكمت العبد الرحمن، الصعود السلمي للصين، مجلة سياسات عربية، ع57، الدوحة، 2015م، ص20.

وعلى ضوء ما سبق، حتى لو انخفض معدل نمو الناتج المحلي للصين في الآونة الأخيرة إلا أنه تحسن؛ حيث نما بمعدل نحو 10% سنوياً على امتداد عقدين من الزمان، بالمقارنة بالماضي؛ حيث احتلت دولة الصين المرتبة العاشرة عام 1990 على مستوى العالم، من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي، تلى ذلك المرتبة الخامسة عام 1995، والسادسة من عام 2000 إلى 2004 ، ثم الخامسة عام 2005 ، ثم الرابعة في عامي 2006 و2007، وأخيرًا احتلت المرتبة الثالثة عام 2008 بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان[67].

2. تطور معدل الصادرات %من إجمالي الناتج المحلي

يتضح مما سبق تطور الناتج المحلي في الصين، خاصة في الفترة 2001-2005 صاحبت تطور في حصيلة الصادرات كما يتضح من الجدول (2).

الجدول (2): تطور الصادرات %من إجمالي الناتج المحلي 2001-2019.
المصدر: بيانات البنك الدولي، متاح على الرابط التالي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS

العام	قيمة الناتج المحلي الإجمالي USD بالتريليون	الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	العام	قيمة الناتج المحلي الإجمالي USD بالتريليون	الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
2001	1.339	25.3	2010	6.08	28.9
2002	1.47	25.3	2011	7.55	30.5
2003	1.66	25.9	2012	8.53	30.5
2004	1.95	27.4	2013	9.57	30.5
2005	2.28	28.6	2014	10.48	30.13
2006	2.75	29.8	2015	11.06	29.2
2007	3.55	30.0	2016	11.23	28.4
2008	4.59	30.7	2017	12.31	29.3
2009	5.10	26.5	2018	13.89	30.1
			2019	14.34	30.5

يوضح الجدول (2) ارتفاع معدل نمو الصادرات خلال عام (2008، 2011 و2019) بنسبة 30.7%؛ مما يُمثل زيادة المتوسط السنوي بمعدل 30.7%، وذلك منذ عام 2001، فترة انضمامها إلى منظمة التجارة الدولية؛ وذلك لعدة أسباب من أهمها: زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصينية المصدرة، حجم حصتها الكبير في السوق الدولية وأيضاً زيادة اعتماد الصين على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ مما

[67] الاستثمار في رأس المال البشري واقتصاد المعرفة: منتدى الرياض الاقتصادي، الدورة الرابعة، 2009م، متاح على الرابط التالي: https://www.aleqt.com/2008/11/25/article_167679.html، تاريخ الزيارة 2021/5/30م.

جعل الصين تتفوق في حجم تجارتها الخارجية لتحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا.

3. معدل التجارة الخارجية 1996-2010

ويوضح الجدول (3) نمو التجارة الخارجية في الفترة التي سبقت تطبيق برنامج التحديثات الأربعة؛ حيث وصلت إلى 5.3% في الفترة (1960-1978)، وتتراوح ما بين 9.3% -10% في الفترة التي تلت تطبيق برنامج التحديثات الأربعة، ثم 11.1%- 10.3% في الفترة 2006-2010.

الجدول (3): معدل التجارة الخارجية في الفترة 1996-2010
Source: Morrison Wayne 2011, china's economic conditions, the Homeland Security Digital Library, available at: http://www.hsdl.org/?abstract&did=489532

الفترة	1960-1978	1991-1997	1999	2000	2003-2004	2006-2010
نسبة النمو %	%5.3	%9.3	%6.7	%8.4	%10	%10.3

4. تطور معدل الادخار

يعرف الادخار[68] بأنه: ذلك الجزء من الناتج القومي الصافي الذي لم يتم إنفاقه على الاستهلاك، بل يتم توجيهه نحو الطاقة الإنتاجية، التي من شأنها العمل على زيادة ذلك الدخل أو المحافظة على مستواه بالفعل. ومن المعروف تاريخياً، اهتمام الصين بالحفاظ على معدلات عالية من الادخار، مع بداية إجراءات الإصلاح عام 1978، بلغ معدل الادخار المحلي نحو 32%، وتحققت الوفورات من أرباح الشركات التي ترجع ملكيتها إلى الدولة الصينية، إلى جانب اعتماد الحكومة المركزية الاستثمار المحلي، ونتيجة لهذه السياسة؛ أدت الإصلاحات الاقتصادية جرَّاء تطبيق برنامج التحديثات الأربعة إلى ارتفاع مدخرات الأسر الصينية والشركات، كما يتضح من الجدول (4).

الجدول (4): تطور معدل الادخار في الصين 2001-2019 - المصدر: بيانات البنك الدولي، متاح على الرابط التالي: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNS.ICTR.ZS?locations=CN

العام	% معدل الادخار	العام	% معدل الادخار
2001	37.3	2010	51.4
2002	38.9	2012	49.3
2003	42.5	2013	48.7
2004	45.7	2014	44.7
2005	45.9	2015	47.7
2006	48.3	2016	44.5
2007	50.3	2017	45.0
2008	51.8	2018	44.4
2009	50.4	2019	43.9

[68] حول الادخار، متاح على الرابط الإلكتروني: https://giga-green.blogspot.com، تاريخ الزيارة 2021/5/30.

يتضح من جدول (4) أن معدل الادخار سجل ارتفاعاً من عام 2001 إلى 2010، ليعاود الانخفاض من عام 2011 إلى عام 2019، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة قنوات الاستثمار في الدولة في الفترة الأخيرة. كما توصل بعض خبراء الاقتصاد إلى أن المكاسب الإنتاجية خاصة ذات العلاقة بالزيادة في الكفاءات كانت عاملاً أساسياً في النمو الاقتصادي السريع للصين، كما أسهمت الزيادة في الإنتاجية إلى إعادة تخصيص الموارد لاستخدامات أكثر إنتاجية ، وخاصةً في القطاعات التي كانت تخضع إلى رقابة مشددة من الحكومة المركزية مثل: الزراعة ، التجارة والخدمات.[69]

5. معدل الاستثمار الأجنبي المباشر

فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، استطاعت دولة الصين من خلال تطبيق برنامج التحديثات الأربع تحقيق مكاسب هامة.[70] تمثلت بالحصول على قدر كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وفقاً للشروط التي حددتها الحكومة الصينية ومن خلال سياسات الجذب المختلفة كما يتضح من

الجدول (5): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين % من الناتج المحلي الإجمالي 2001-2019 - المصدر: بيانات البنك الدولي، متاح على الرابط التالي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?locations=CN

العام	معدل الاستثمار الأجنبي المباشر %	العام	معدل الاستثمار الأجنبي المباشر %
2001	3.5	2010	4.0
2002	3.6	2011	3.7
2003	3.5	2012	2.8
2004	3.5	2013	3.0
2005	4.5	2014	2.5
2006	4.5	2015	2.1
2007	4.4	2016	1.5
2008	3.7	2017	1.4
2009	2.5	2018	1.7
		2019	1.0

يتضح من الجدول (5) الآتي:

1. أن الاستثمارات الأجنبية قد تزايدت في الفترة من 2005-2010؛ ويرجع ذلك إلى النجاح الذي حققته السياسات التي أتبعتها خلال فترة الاصلاح الاقتصادي، لجذب الاستثمارات الأجنبية المختلفة، وهذا

[69] حكمت العبد الرحمن، مرجع سابق، ص28.

1. [70] مصطفي كامل السيد، مصطفى كامل السيد، النموذج الصيني. ما له وما عليه، جريدة الشروق، 2014،متاح على الرابط التالي: https://www.shorouknews.com/، تاريخ الزيارة: 2021/5/30.

إلى جانب نجاح المستثمرين في تحقيق أرباح كبيرة دفعتهم إلى توسيع الاستثمارات باستمرار. ومع ذلك انخفض معدل الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الصين في الفترة 2014-2019، وذلك نظراً لتراجع معدل الطلب الخارجي، ولا يعني ذلك تراجع في تطبيق برنامج التحديثات الأربعة، بسبب عدم وجود استثمارات أجنبية قبل بدء تطبيق البرنامج.

2. التوسع في انفتاح الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد العالمي لأقصى حد، وعليه استطاعت تحقق معدلات مرتفعة من كل من الادخار والاستثمار، من خلال تطوير إنتاجها وصادراتها، وفقاً للطلب الخارجي والداخلي بنسب ربحية معقولة، كآلية لدعم القدرة التنافسية.

3. تعامل الصين مع الاستثمارات الأجنبية، والشركات الدولية موضع ترحيب، بشرط أن تنقل تكنولوجياتها المتقدمة إلى الصين، وأن تدرب الصينيين على استخدامها؛ حيث اجتذبت الشركات الدولية بحجم سوقها الهائل، ولكنها ترجمته إلى قوة تفاوضية جعلتها تفرض شروطها على هذه الشركات، بل وأصبحت منافسة لتلك الشركات.

ب - نتائج التطور في قطاعات الزراعة والصناعة والتعليم والتكنولوجيا والدفاع

من خلال الفترتين التي مرَّ بها تطبيق برنامج التحديثات الأربعة، نتج عن هذه المراحل مجموعة من التطورات في القطاعات الأساسية بالصين وخاصة قطاع الزراعة، والصناعة والقطاع الخاص، والتي شملت اهتمام برنامج التحديثات الأربعة.

1. **تطور قطاع الزراعة:** شهد قطاع الزراعة تطوراً هائلاً نهاية السبعينيَّات وبداية الثمانينيَّات من القرن العشرين، نتيجة تطبيق الريف الصيني الإصلاح في نظام المسؤولية الأسرية التعاقدية في الإنتاج، ومنح الفلاحين حق الإدارة والإنتاج؛ الأمر الذي حفزهم إلى التوجه نحو الأرض وزراعتها؛ مما أدى إلى تحرير قوى الإنتاج الزراعي. وكذلك أسهم ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بمعدل كبير وصل إلى 25% عام 1979 إلى تحفيز النمو السريع للإنتاج الزراعي، وزيادة دخل المزارعين بشكل سريع؛ مما جعل الإصلاح يأتي بفائدته ونتائجه الفورية. كما يتضح في النقاط التالية:

أ. وفقاًلحساب المقارنة، ارتفعت قيمة الإنتاج الزراعي الإجمالي عام 1985 مقابل عام 1979 إلى معدل نحو 61.1% ، بمتوسط معدل نمو وصل إلى 7.%[71].

[71] أحمد فاروق عباس، التجربة التنموية في الصين. الواقع والتحديات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المقالة 13 مج 49، ع3، جامعة الأزهر، 2019م، ص555.

ب. تفكير الحكومة جدياً في مواجهة أسباب انخفاض إنتاج الحبوب بعد عام 1990، وفي مقدمتها الهجرة الضخمة؛ لتقوية العمل الزراعي نحو المدن، وتقليل مساحة الأراضي الزراعية، وهما ظاهرتان ناتجتان عن الإصلاح الاقتصادي.

ج. نتيجة تدني دخول الأفراد في القطاع الزراعي عن الأفراد في القطاع الصناعي؛ أدى إلى اتخاذ الحكومة منذ عام 1993 تدابير تؤدي إلى تخفيض معدل الضرائب على المزارعين، بالإضافة إلى تدابير إدارية لتفادي قيام الموظفين المحليين الذين يحصِّلُون الضرائب بطريقة غير شرعية.[72]

د. وتأسيساً على ما سبق ، استطاعت الصين أن تُحقق إنجازين هامين هما[73]:

الأول: الزيادة المطردة في معدل دخل الفلاح الصيني من ناحية، والثاني: تحقيق مركز متقدم في إنتاجية الهكتار، حيث تحتل المركز الثالث بعد الولايات المتحدة واليابان.

2. تطور قطاع الصناعة: شكل قطاع الصناعة منذ عام 1978 محور هام للنمو في الصين، حيث أثَّر إيجابياً في عملية النمو على النحو التالي:

1. تحرير الأنشطة، وقيام سوق شديد المنافسة، ومنافسة الواردات المتقدمة تكنولوجياً، والبدء بإجراءات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي. ومنح مكافآت إنتاجية العاملين وقد اقتصر الانفتاح في تلك المرحلة على كل ما يخص الأموال الصناعية القادمة من الخارج على بعض الأقاليم المختارة في جنوب الصين[74].

2. إقرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بمبدأ النظام المختل في عام 1984، الذي يتأقلم فيه السوق مع التخطيط الاقتصادي؛ إذ تم تحرير الأسعار، وتوسيع درجة استقلالية المباني، ومع بدء المرحلة الثانية من الإصلاحات في أوائل التسعينيات، تم تحرير الأسعار، وبدأ الاهتمام بإصلاح منشآت القطاع العام الصناعية.

---

[72] شانج شوا يوا، الاقتصاد الصيني.. الإصلاحات والتحولات، ترجمة طارق فرماوي، مؤسسة بتانة، جمهورية مصر العربية، 2017م، ص31.

[73] Bruno Krieshy and Humayun Gauhar,Decolonization & After ,the Future of the Third World London, South Publications,1987, p.67.

[74] Ibid., P.136.

3. انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001؛ صاحبها تقدم سريع في قطاع الصناعة، وأصبحت هناك صناعات جديدة مثل: الصناعات الكهربائية، والإلكترونية، وصناعة تجهيزات النقل. وبتشجيع من المستثمرين، وبطلب داخلي وخارجي قوي[75].

3. تطور القطاع الحكومي: لم تستطع مؤسسات القطاع الحكومي الصناعية مقاومة المنافسة في السوق، على الرغم من كونها الأفضل تجهيزاً، ولديها القوى العاملة المدربة، إلا إن إنتاجها كان ضعيفاً للغاية بالمقارنة مع إنتاج المؤسسات الأخرى، مما أثَّر سلباً على نتائجها المالية.[76] وفي ضوء تنفيذ إجراءات الإصلاح الاقتصادية، حققت مؤسسات القطاع الحكومي نتائج جيدة على النحو التالي:

أ. في عام 2011 أُدرج نحو 170 مؤسسة على قائمة المؤسسات الصينية، متضمنة نحو64 مؤسسة قطاع حكومي.[77]

ب. سيطر اقتصاد الدولة على المجالات الأساسية للاقتصاد الصيني.

ج. في نهاية 2012 امتلكت الدولة نحو 953 مؤسسة قابضة ، ومدرجة بالأسواق، ونحو 38.5%من عدد المؤسسات المدرجة فئة أولى في الصين ، بقيمة سوقية بلغت نحو 13 تريليون و710 مليار يوان، أي 51.4% من القيمة السوقية الكلية للمؤسسات المدرجة فئة أولى في الصين[78].

4. تطور القطاع المصرفي: نتيجة تطبيق برنامج التحديثات الأربعة في المصارف تم في 1983 تم استبدال الاحتكار المصرفي بنظام مصرفي جديد، يتكون من البنك المركزي الصيني والمعروف باسم بنك الصين الشعبي، وبنوك متخصصة منها: البنك الزراعي، البنك الصناعي والتجاري، بنك الإنشاء والتعمير، بالإضافة إلى القطاع البنكي الخاص. و منذ بداية التسعينيَّات طبقت الصين سياسة السماح لرأس المال الخاص ، ورأس المال الأجنبي بالمشاركة في إعادة هيكلة وإصلاح مؤسسات الدولة، وكذلك المؤسسات المالية المُدرجة بعدد كبير في الأسواق، مما أسهم بشكل كبير في تعزيز ودفع تطور اقتصاد الملكية المختلطة ؛ وأدى إلى ارتفاع نسبة رأس المال الخاص

[75] حسام سعيد، لماذا سيطرت الصناعة الصينية على العالم في وقت قياسي، متاح على الرابط التالي:
https://www.limaza.com/، تاريخ الزيارة 2021/6/3.

[76] فرانسواز لوموران، مرجع سابق، ص28.

[77] تشانج شوا يوا، مرجع سابق، ص35.

[78] المرجع السابق، ص136.

الكلي من أسهم البنوك التجارية المساهمة نحو 45% في عام 2012، ووصلت نسبة رأس المال الخاص الكلي من نسبة الأسهم الكلية في المؤسسات المالية الريفية والمتوسطة بنحو90% .[79]

5. **تحسن قطاع العمالة:** بدأت الصين بتطبيق برنامج التحديثات الأربعة في الريف الصيني بإتباع عدد من الخطوات كما يلي:

أ. نظام تتعهد فيه الأسر الريفية بزراعة الأرض المملوكة للجميع ، من خلال المقاولة؛ مما أدى إلى تحرير أكثر من 100,000,000 ريفي من العمل في الزراعة، وأصبحوا بدون عمل، إلا أن أغلب الفلاحين استمروا في الريف للاستفادة من كوبونات الدعم و بطاقات التموين مخصوما منها مصاريف الإقامة والتي يحصلون بها على كل شيء حتى الطعام[80] ، لكن لم تلك تستمر كثيراً من الوقت، تغيرت السياسة خلال عام 1984، وأصبح مسموحاً للفلاحين فقط بالعمل في المدن، مع السماح لباقي العمال بالعمل في مواقع البناء، وفي المصانع[81].

ب. ومنذ عام 1987 إلى عام 2006 انخفض عدد المزارعين في مجال الزراعة، ويوضح الجدول التالي مدى تطور أعداد العمال في القطاعات الاقتصادية خلال فترة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح.

الجدول (6): تطور عدد العمال في القطاعات الاقتصادية المختلفة 1987-2020
المصدر: كتاب الإحصاء السنوي الصيني، 2020، متاح على الرابط التالي:
www.stats.gov.cn/english/statisicaldata/AnnualData/

القطاع / العام	1987م	1995م	2004م	2013م	2020م
الزراعة	70,5%	52.2%	46.9%	31.4%	28,1
الصناعة	17.3%	23.0%	22.5%	30.1%	42.1
الخدمات	12,2%	24.8%	30.6	38.5%	45.3

من ناحية أخرى، لرفع مستوى معيشة حياة الأفراد في الريف؛ أقدمت الصين على إطلاق مشروعات عديدة لإقامة البنى التحتية الحديثة، وأخرى تنموية، وخدمية، وترفيهية في الأرياف الفقيرة والأقاليم الداخلية من التي أهملت سابقًا في إطار عملية التحديث والتصنيع. وكان لها تداعيات إيجابية تمثلت في خلق فرص عمل لمواطني تلك المناطق بالقرب من مدنهم وقراهم، وتحسن ظروفهم ودخولهم، ما قلل من رغبتهم في الهجرة إلى المدن الساحلية الصاعدة بحثًا عن العمل.

[79] وليد زيادة، التجربة الصينية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013م، ص56.

[80] نسرين عباس، مرجع سابق، ص560.

[81] حسين اسماعيل: أبطال المعجزة الصينية، جريدة الأهرام، ع 48212، القاهرة، 2018م.

ما سبق؛ نستنتج بأن تطبيق برنامج التحديثات الأربعة له أثر إيجابي سواء من ناحية المؤشرات الاقتصادية، أو القطاعات الاقتصادية مما حسن مكانة الصين عالمياً كما يتضح في الجدول (7).

الجدول (7): مكانة الصين عالميًّا

المصدر: شبكة معلومات الصين، متاح على الرابط التالي: www.china.org.cn/arabi

العام	1978	1989	1997	2001	2003	2005	2007	2010-2020
الصين	32	15	11	6	4	2	2	2

يتضح من الجدول (7) أن مكانة الصين تطورت بصورة مستمرة منذ بدء تطبيق برنامج التحديثات الأربعة، كانت الصين تحتل المرتبة الثانية والثلاثون عام 1978، ثم المرتبة الثانية عام 2005، واستمرت في هذه المرتب حتى عام 2020؛ حيث تعد ثاني أكبر دولة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المتوقع استمرار تقدمها اقتصادياً لتحتل المرتبة الأولى عالمياً في العقد القادم في حال استمرار نمو المؤشرات الاقتصادية المشار اليها سلفاً، وبالنظر إلى الفوائض المالية لصالح الصين في ميزانها التجاري مع الولايات المتحدة.

6. **تطور قطاع التعليم والتكنولوجيا**: كان لتطبيق برنامج التحديثات الأربعة في قطاع التعليم والتكنولوجيا أثاراً إيجابية منها انخفاض معدل الأمية حيث كانت نسبة الأمية قبل تطبيق برنامج التحديثات الأربعة حوالي80% مع بداية تأسيس الدولة عام 1949، إلا أنها انخفضت على مدار السنوات التالية إلى أن وصلت إلى 0.3% في عام 2017، وذلك نتيجة إصدار الحكومة الصينية قانون إلزامية التعليم، الذي بموجبه أصبح التعليم إلزاميًّا لجميع الأطفال الصينين لمدة تسع أعوام.[82] ولتطوير التعليم في الصين؛ وفرت الكوادر المؤهلة لقيادة التعليم ، مما أسهم في تخلص الصين من الأمية، بالإضافة إلى توافر مدارس للتعليم المهني المتوسط ، والتعليم المهني العالي ليتخرج أكثر من مائة مليون خريج خلال الأعوام الثلاثين الماضية، ممن يتمتعون بمهارات مهنية تؤهلهم للعمل.[83]

وفي مجال تطوير التعليم والتكنولوجيا: تُشير العديد من التقارير إلى أن الصين بدأت في عام 1986 "خطة لتطوير البحث والتكنولوجيا" التي عُرفت باسم "خطة 863"، لتطوير التكنولوجيا، واستخدامها في كافة الصناعات بالصين، في مجالات الحاسب الآلي، والاتصالات، وشبكة المعلومات فائقة السرعة، وأنظمة المراقبة الجوية. ويوضح الجدول التالي ترتيب دولة الصين على المستوى العالمي من حيث الإنفاق على البحث والتطوير.

[82] عبد المجيد عطار ووهيبة بوريعين، مرجع سابق، ص 140.

[83] المرجع السابق، ص141.

الجدول (8): ترتيب الدول من حيث الإنفاق على البحوث والتطوير

اسم الدولة	النسبة
الولايات المتحدة الأمريكية	37.2%
اليابان	13.6%
ألمانيا	10.9%
الصين	9.7%
فرنسا	3.9%
إيطاليا	0.9%

يتضح من الجدول (8) أن الصين تحتل المرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا.

وفي الجدول التالي، تحتل الصين المرتبة الأولى في الإنفاق على البحوث، وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بنسبة تصل إلى 44.7%، بينما تحتل المرتبة الثانية في الإنفاق على البحوث والتطوير فيما يخص قطاع السيارات، حيث تصل النسبة إلى 11.4%، أما أقل مرتبة في الإنفاق على البحوث والتطوير بقطاع الصحة، حيث تصل نسبتها نحو 3.4% بالمقارنة مع أمريكا والاتحاد الأوروبي، واليابان، الجدول (9) يوضح ذلك.

الجدول (9): درجة إنفاق الصين على البحث والتطوير بالقطاعات

المصدر: اقتصاديَّات البحث العلمي والتطوير – ما الذي يحدث، مرجع سابق

اسم الدولة/ اسم القطاع	تكنولوجيا المعلومات	السيارات	الصحة
الولايات المتحدة	51.4%	7.8%	26.7%
اليابان	24.9%	30.8%	12.4%
الاتحاد الأوروبي	20.1%	30.5%	22.4%
الصين	44.7%	11.4%	3.4%

وفيما يختص بالجامعات، بالرغم من أن الجامعات الصينية لم تكن المحرك الأساسي للبحث والتنمية؛ إلا أنها لعبت دوراً هاماً في البحث الأساسي من خلال برنامجين هما: [84]

أ - برنامج (863) القومي لبحوث التكنولوجيا والتنمية: تركيزها الأساسي دعم المنافسة الدولية، وتحسين القدرة الكلية للبحوث والتطوير.

ب - برنامج (973) القومي للبحث الأساسي: هدفه الأساسي تقوية البحث الأساسي تماشياً مع الخط الاستراتيجي القومي المستهدف الزراعة، الطاقة، المعلومات، البيئة، الصحة، والتربية.

[84] محمود عبد المجيد عساف، نحو جامعات البحث الاستثمار وآليات التسويق: الصين نموذجاً، مقدم للمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص نحو الشراكة والتكامل الذي ينظمه شؤون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الاسلامية، 2014، متاح على الرابط التالي: https://www.researchgate.net/profile/mhmwd-saf، تاريخ الزيارة 2021/5/31.

أما براءات الاختراع، صُنفت الصين في عام 2019 أكبر مصدر لطلبات تسجيل براءات الاختراع الدولية في العالم، لتحتل مكانه الولايات المتحدة الأمريكية ، بعد أن كانت الأخيرة هي الأولى في ذلك المجال منذ أكثر من 40 عاماً ، حسب الوكالة التابعة للأمم المتحدة[85] ، وأضافت المنظمة العالمية للملكية الفكرية، بأنه جاء نحو 58990 طلباً لبراءات الاختراع من الصين ، مقابل نحو 57840 من الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2019[86].

7. **قطاع الدفاع العسكري:** صاحب سياسة الاصلاح الاقتصادي والانفتاح تطور في الصناعات العسكرية الصينية ؛ حتى تستطيع الصين أن تحصل على نسبتها من سوق السلاح من خلال منافستها للدول المصدرة الكبرى للسلاح بأسعار رخيصة الثمن، وبالفعل قد حصلت على ذلك، من خلال التعاون على عدة مسارات هي:[87] مسار الصناعة المشتركة ، ومسار الحصول على تكنولوجيا التسلح الحديثة من الشرق والغرب، مثل: روسيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك لنقل التكنولوجيا المتقدمة ، وتوطينها وصولاً إلى تكنولوجيا صينية؛ نظراً لأن الصين تُفضل دائماً تطوير معداتها القديمة من خلال الاستفادة من الخبرة الأجنبية أكثر من شراء معدات جديدة. وكثفت الصين جهودها لتحديث الجيش والصناعات العسكرية منذ أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي على نمط السلاح الغربي.

من الطبيعي لدولة مثل الصين، شقت طريقها بوتيرة متسارعة في التطور الاقتصادي والسياسي، أن يكون لديها قوة عسكرية كبيرة وفاعلة في حماية تطورها المشار اليه. فعدا عن امتلاكها للسلاح النووي الرادع عام 1964، استطاعت الصين بناء جيش التحرير الشعبي من قوة بشرية كبيرة، وتعزيز قوتها البرية والبحرية والجوية لحماية مصالحها الممتدة عبر العالم. وقد بلغ تعداد الجيش الصيني في عام 2020 نحو 2,695,000 جندي أو فرد، ويختلف أعداد الجيش الصيني من عام لآخر ومع تقدم الأعوام فإن الجيش الصيني في زيادة لأعداد العساكر فيه والتي تصل في عام 2022 نحو 2.959.000 جندي.[88]

[85] الصين تنتزع براءة الاختراع من أميركا للمرة الأولى ، Independent عربية، 2020م، متاح على الرابط التالي: https://www.independentarabia.com/node/109456، تاريخ الزيارة في 20201/6/6م

[86] المرجع السابق.

[87] محمد ياس خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، بدون تاريخ، ص10، متاح على الرابط التالي: https://www.iasj.net/iasj/download/decd4، تاريخ الزيارة في20201/6/7م.

[88] كم عدد الجيش الصيني، متاح على الرابط التالي: https://news.almlf.org، تاريخ الزيارة في 2021/10/6م .

وأما قوتها البرية، فإن الصين تضع استثمارات ضخمة لصنع مركبات فضائية عسكرية وأسلحة سيبرانية، ذات طابع هجومي ، بالإضافة إلى ترسانتها الكبيرة من الدبابات و قوات الصواريخ وقوات الدعم الاستراتيجي؛ مما يضعها كثالث أقوى جيش في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا[89] .

وكنتيجة طبيعية للتحولات الكبيرة التي احدثها برنامج التحديثات الأربعة، نستنتج أن الاهتمام الصيني بتطوير الجانب البحري من قوتها العسكرية، وامتداد عملها إلى المحيطات البعيدة، حيث بدأت البحرية الصينية بشق طريقها نحو العالمية من مضيق باب المندب والتواجد العسكري هناك، واقامة أول قاعدة عسكرية صينية خارج حدودها في عام 2017. فالانتشار العسكري الصيني خارج الحدود جاء نتيجة التكيف مع حماية نتائج التطور الاقتصادي، ولحماية مصالحها الممتدة عالمياً، وحماية الممرات المائية الدولية التي تتدفق منها وإليها الصادرات والمستوردات الصينية.

وتأسيساً على ما سبق؛ نستنتج أن انشاء الصين لمشروع الحزام والطريق، والذي يشير إلى شبكة من الطرق التي تربط الصين بعدد من قارات العالم لتسريع وصول منتجاتها إلى العالم، والسيطرة على التجارة العالمية، والذي يغطي ما نسبته 32% من الدول ذات العضوية في الأمم المتحدة. وتقدر نفقات المشروع نحو 6 تريليون دولار، الأمر الذي يحتم على الصين تطوير وسائل قوتها العسكرية لحماية مصالحها الممتدة عبر العالم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن جسر الفجوة بين القدرات العسكرية الصينية مع القدرات العسكرية الأمريكية، يأتي متطلباً لا مفر منه مع استمرار الحماية الأمريكية لتايوان وتناقضها مع تطلع الصين إلى وحدة أراضيها، حيث صرح وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "جيمس ماتيس" أن الصين هي العدو الأوحد للولايات المتحدة في منطقة المحيط الهادي والهندي ولا بد من دعم الحلفاء لمواجهة الصين.

كذلك نستنتج أن القوة العسكرية الصينية في جميع محاورها البرية والبحرية والجوية وامتلاكها للأسلحة الرادعة لم يكن حديث النشأة، بل هو نتاج لتراكمات نزاعات مسلحة شهدتها الصين على فترات متعددة مثل الحرب الصينية اليابانية الأولى والثانية، الحرب الصينية الهندية، الحربين العالميتين الأولى والثانية، الحرب الأهلية الصينية.

أن ما يميز التطور العسكري الصيني تركيزه على النوعية وليست الكمية، فإلى جانب السفن الحربية، قامت الصين في العام 2017 بصنع أول طائرة مقاتلة أطلق عليها "شينجدو جي 2 "، أو النسر الأسود لتكسر احتكار الولايات المتحدة الأمريكية في صنع طائرات الشبح، كذلك قامت الصين باستخدام الذكاء الاصطناعي، كدلالة على تطورها التقني في تطوير غواصات نووية مزودة بميزات الذكاء الاصطناعي.

[89] حسن الرشيدي، الصين واستراتيجية الصعود السلمي، مجلة البيان، ع 388، الرياض ،2019م.

وكإشارة على هدف الصين للوصول إلى التفوق النوعي العسكري مستقبلاً اعلنت عن استثمار 150مليار دولار في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري بحلول العام 2030[90] .

وفي عام 2017م؛ أعلنت الصين عن إجراء تجارب على "المركبة المنزلقة فائقة السرعة دي إف 17" ، والتي بإمكانها حمل صواريخ ، وتبلغ سرعتها 5 أضعاف سرعة الصوت ، والصين الدولة الأولى في العالم التي تطور هذا النوع من الأسلحة[91].

وعلى ضوء ما سبق؛ فإن الاستنتاجات بشأن قوة الصين العسكرية هي كالتالي:

1. التحول من جيش عقائدي هدفه حماية الحزب الشيوعي الصيني، وحدود الدولة الصينية، إلى جيش منتشر عالمياً وخاصة القوة البحرية لحماية مصالح الدولة الصينية الممتدة عالمياً.
2. التحول من جيش قائم على الكم من حيث عدد افراده النظاميين والاحتياط ، إلى جيش يعتمد على الكيف واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير منظومته الدفاعية والهجومية ، وصولاً إلى التفوق النوعي، وهذا ما يفسر اعلان الصين عن تخفيض عدد قواتها بعد بدء تطبيق برنامج التحديثات الأربعة؛ حيث قام الرئيس "دينغ شياو بينج" بتسريح نحو مليون جندي خلال عقد الثمانينات، وتطوير المستوى التعليمي للضباط والجنود ، وكذلك قام الرئيس "جيانغ زيمين" بتخفيض عدد افراد الجيش بمقدار نصف مليون جندي في الفترة الممتدة من العام 1997 – 2000.
3. استدامة رفد المؤسسة العسكرية بعنصر الشباب المؤهل والمتعلم، خاصة بعد انخفاض نسبة الفئة العمرية للشباب (15- 64 عاماً) بنسبة 3% خلال العقد الأخير؛ وهذا ما يفسر تعديل الصين لقانون الإنجاب في العام 2015 من طفل لكل أسرة إلى طفلين لكل أسرة، وتعديله في العام 2021 إلى 3 أطفال لكل أسرة.
4. قامت الصين بتحويل المؤسسة العسكرية إلى مؤسسة تنموية رافدة للاقتصاد الصيني، تساهم بنسبة 37% من الاقتصاد الصيني وأن نسبة الإنفاق العسكري لا يتجاوز 1,9% من الناتج المحلي الإجمالي، شبيهة بالتجربة اليابانية ومناقضة للتجربة السوفياتية.

أما من ناحية حجم الإنفاق العسكري الصيني؛ الجدول 13 يوضح حجم الإنفاق العسكري % من إجمالي الناتج المحلي للسنوات 2010- 2020م.

[90] Bronson Percival: Threat or partner: Southeast Asian perceptions of China, Testimony before The U.S-China economic & security review commission hearing on China's activities in Southeast Asia and implications for U.S interests.,2012,p.56.
[91]Ibid.,p.57.

الجدول (13): حجم الإنفاق العسكري الصيني % من الناتج المحلي الإجمالي
المصدر: أطلس بيانات العالم، متاح على الرابط التالي: https://ar.knoema.com/atals

التاريخ	القيمة	تغيير %
2020	1.75	% 1.27
2019	1.73	% 0.67-
2018	1.74	% 0.40-
2017	1.75	% 1.37-
2016	1.77	% 1.14
2015	1.75	% 1.27
2014	1.73	% 1.52
2013	1.70	% 0.56
2012	1.69	% 1.67
2011	1.67	% 4.25-
2010	1.74	% 7.78-
2009	1.89	

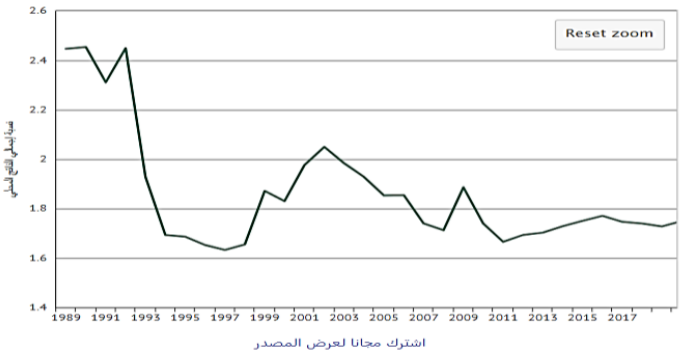

ويلاحظ من الجدول السابق تقارب نسب الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي في السنوات المشار إليها في الجدول أعلاه، مع توقع الباحث زيادة النسب في السنوات القادمة، مع تخصيص الصين لموارد مالية كبيرة لتطوير منظومتها التسليحية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وبدء انتشارها عالمياً من خلال انشاء قواعد عسكرية خارج حدودها لحماية مصالحها الممتدة عالمياً . وتشير نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي في الصين (1.75%) في العام 2020 كما يوضحه الجدول 13 إلى مدلولين:

الأول: اقتصادي بتخصيص الجانب الأكبر من ميزانية الدولة الصينية على المشاريع التنموية والاستثمارية مثل مشروع الحزام والطريق، والجوانب التقنية بما فيها تقنيات الذكاء الاصطناعي القوة الكامنة، والجانب الأقل على الجانب العسكري القوة الظاهرة.

الثاني: عسكري باستهداف زيادة نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي في السنوات القادمة لحماية مصالحها محلياً وإقليمياً وعالمياً وهو ما يفسر توجه الصين لتخصيص 150 مليار دولار حتى العام 2030 لتطوير منظومتها العسكرية.

الخاتمة

إن امتلاك الدولة الصينية لمنظومة مقومات القوة المتعددة الديموغرافية، الموقع الجغرافي، العسكرية، الإرث التاريخي ،التكنولوجية والاقتصادية والقدرة على توظيفها ؛ ساهم في بروزها كقوة فاعلة في النظام الدولي، وزادت أهميتها من خلال فاعلية ونجاح برنامج التحديثات الأربعة في تطور مكانة الصين في النظام الدولي ، وخاصة في الجانب الاقتصادي الذي يعتبر من أهم ملامح النظام الدولي الحالي؛ حيث أثبتت الدراسة أن برنامج التحديثات الأربعة الذي تبنته الصين عام 1978 ، وتنفيذه على مراحل

متعددة ساهم بشكل كبير في تبوأ الصين اقتصادياً المرتبة الثانية عالمياً في النظام الدولي الحالي. كذلك ومن خلال التحليل الرقمي لمؤشرات العامل الاقتصادي وخاصة التطور في الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وحجم التجارة الخارجية؛ نتوقع أن تتبوأ الصين المكانة الاقتصادية الدولية خلال العقد القادم، الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز مكانة الصين في النظام الدولي، وتعزيز الفرص بأن يتحول شكل النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب وبالتالي ستكون الصين أحد الأقطاب الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي القادم. وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

1. إن من أهم عوامل تطور الصين ونجاحها اقتصادياً هو استيرادها للتكنولوجيا الغربية المتطورة، واستقطابها للاستثمارات الدولية، وظهور الأسواق العالمية لتصدير منتجاتها وخاصة السوق الأمريكية، مما يفرض على الصين تجنب أي مواجهة، أو تصعيد مع الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، حيث أن حجم التبادل التجاري بين البلدين هو الذي منح الصين النسب المرتفعة في النمو الاقتصادي؛ فوجود الولايات المتحدة كشريك مهم يحافظ على ارتفاع نسبة النمو في الصين.
2. من أجل تعزيز مكانتها الدولية وضمان تدفق إمدادات الطاقة، تذهب الصين للتأثير على الدول من خلال استثمار أدواتها الاقتصادية والتكنولوجية. ومن هذه الأدوات مبادرة الحزام والطريق، اتفاق بريكس BRICS، منظمة شنغهاي، حيث أن الدول ترى أن تحقيق مصالحها سيكون بالتعاون مع الصين. أي توجه الصين إلى استثمار وتوظيف نجاحها الاقتصادي لتتبوأ مكانة فاعلة ومؤثرة في النظام الدولي، حيث أن العلاقة بين العامل الاقتصادي ومكانة الدولة في النظام الدولي علاقة طردية، إذ كلما تطور الاقتصاد تطورت مكانة الدولة في النظام الدولي.
3. نجاح برنامج التحديثات الأربعة في تطور مكانة الصين في النظام الدولي، وخاصة في المجال الاقتصادي، فرض على الصين السير قدماً في تطوير منظومتها العسكرية، والاعتماد على الكيف وليس الكم، واعتبار المنظومة العسكرية ليس لحماية الحدود فقط بل عاملاً مساعداً للتطور الاقتصادي، ودعم البنية التحتية، وحماية وضمان انسيابية حركة المصالح الصينية الممتدة عبر العالم. وأثبتت الدراسة من خلال المؤشرات العسكرية، أن الصين قادرة على التعامل مع أي تهديد خارجي لما تملكه من أدوات عسكرية رادعة مثل القدرات النووية وجيش هو الأكبر في العالم من حيث العدد، وتزايد نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي على تطوير منظومتها العسكرية.
4. إن سلوك الصين في النظام الدولي، يعكس تأثرها بالإرث التاريخي الحافل بالصراعات الداخلية والخارجية والانعزال من ناحية، ومن ناحية اخرى تأثرها بمبادئ المدرسة الكونفوشوسية، حيث أنه

من الواضح إتباع الصين للانفتاح والاندماج والتكيف وحسن الجوار، وحل الخلافات مع الدول الأخرى بالطرق الدبلوماسية، حفاظاً على المكتسبات وتحقيقاً لمصالح الدولة الصينية.

5. إن من أسباب نجاح برنامج التحديثات الأربعة هو تطبيق البرنامج بشكل تدريجي، وعلى مراحل، بآليات تتكيف مع الظروف الاجتماعية والسياسية، وتراعي الخصوصية الثقافية للصينيين، ولهذا أطلق الصينيون على تجربتهم التنموية " التنمية ذات الخصائص الصينية".
6. نجاح برنامج التحديثات الأربعة في تطوير التعليم من حيث الكم والنوع، وهذا ما أثبتته الدراسة، في زيادة عدد الطلاب في مراحل التعليم الأساسي والعالي وزيادة عدد المدارس والمعاهد والجامعات، وتوفير الكوادر التعليمية المؤهلة؛ مما نتج عنه توفير الكوادر المؤهلة لتساهم بالقيام بأدوار مهمة في عملية التنمية المتعددة في البلاد.

التوصيات

من خلال إجراءات الدراسة وما توصلت إليه من نتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. على الصين استثمار النجاحات التي حققتها بعد تطبيق برنامج التحديثات الأربعة، وتوظيف التطور في منظومة مقومات عناصر القوة لديها، لتتحول من دور الموازن في العلاقات الدولية إلى دور الفاعل والمؤثر في مسار الأحداث والتفاعلات الدولية. حيث أنها تمتلك من مقومات القوى ما لا تملكه العديد من الدول، فلديها التطور الاقتصادي الكبير الناتج عن تطبيق البرنامج، المساحة الجغرافية الكبيرة، الموقع الجغرافي المميز، كتلة سكانية كبيرة وتتميز هذه الكتلة بأن نسبة القوة العاملة المؤهلة والمدربة تجاوزت 70% من إجمالي عدد السكان، حضارة عريقة تجاوز عمرها أربعة ألاف عام، وقوة عسكرية مميزة كماً ونوعاً وأدوات اقتصادية فعالة للتأثير على سلوك الدول، مثل مبادرة الحزام والطريق ومنظمة بريكس.
2. العمل على خفض الأوراق الأمريكية في مواجهتها، وخاصة قضية تايوان فالولايات المتحدة قد تدفع باستخدام قضية تايوان كورقة ضغط على الصينين، من خلال تضييق الخناق على الصين والعمل على إبطاء الصعود الصيني. لأن الولايات المتحدة تعتبر هذا الصعود الأكثر خطراً على الأمن القومي الأمريكي.
3. وضع حلول للمشكلة البيئية والتي تتمثل في زيادة التلوث البيئي، ومعدل الاحتباس الحراري؛ حيث تعد الصين من أكثر الدول في العالم إنتاجاً للغازات المسببة للاحتباس الحراري، مما أثر على نوعية الهواء والماء، حيث أن نسبة كبيرة تقدر ب 70% من المياه غير صالحة للاستخدام البشري نتيجة التلوث، وتكلفة ذلك كبيرة على المستوى الصحي لأنه يؤدي إلى زيادة نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي على القطاع الصحي، وبالتالي لا بد من مكافحة التلوث والاهتمام بالعناصر الصديقة للبيئة.

4. إن تطور الاقتصاد الصيني صاحبه الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية من الخارج كالنفط، وبالتالي على الصين التعامل مع أي مشكلة تؤثر على انسيابية تدفق امدادات الطاقة، لأن ذلك يؤثر على معدلات النمو الصيني، ولا بد من الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة، كذلك العمل على توسيع شبكة الدول التي تستورد منها الطاقة وتعزيز استماراتها بالخارج في مجال الطاقة، بحيث إذا عجز مصدر ما في توريد النفط للصين يتم تعويضه من غيره من المصادر.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1) الكتب

1. إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية في النمو هل يمكن الاقتداء بها...؟ ايتراك للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2005.
2. إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين صندوق النقد الدولي والخيار البديل، ، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
3. تشانج شوا يوا، الاقتصاد الصيني..الإصلاحات والتحولات، ترجمة : طارق فرماوي ، مؤسسة بتانة، جمهورية مصر العربية، 2017.
4. دنغ سياو بنغ، مسائل أساسية في الصين المعاصرة، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، 1988.
5. دننغ سياو بنغ، المؤلفات المختارة، 1975-1982، مطبعة اللغات الأجنبية ، بكين ، 1985
6. صلاح بسيوني رسلان، كونفوشيوس رائد الفكر الإنساني، ط1، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،1998.
7. الصين بين يديك، الشركات العابرة القارات في الصين، ط1 ، دار النجم الجديد، بكين، 1995.
8. عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج 3 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، جامعة القاهرة،1983
9. فرانسواز لوموان ،الاقتصاد الصيني، ترجمة صباح كعران، الدار الدولية للنشر، دمشق،2010.
10. مايكل دولين، مختصر تاريخ الصين، ط1، ترجمة نانسي محمد، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ،2018.

11.وي وي زانج، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، ط1 ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، 1997م .

ثانياً: الدوريات العلمية

1. أحمد عبد الأمير الأنباري، مستقبل مكانة الصين في النظام الدولي ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، مج 10 ، ع 1 جامعة الأنبار ، العراق ، 2020.
2. أحمد فاروق عباس، التجربة التنموية في الصين.. الواقع والتحديات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المقالة 13 مج 49، ع 3، جامعة الأزهر، 2019.
3. جميل حميد وجمال دواود، الإصلاح في الدول النامية بين التوجهات الذاتية وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين في الفترة من 1970-1990، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع 32، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2000.
4. حسن الرشيدي، الصين واستراتيجية الصعود السلمي ، مجلة البيان، ع 388 ، الرياض ،2019م .
5. حسين اسماعيل، أبطال المعجزة الصينية، جريدة الأهرام، ع 48212، القاهرة، 2018.
6. حكمت العبد الرحمن، الصعود السلمي للصين ، مجلة سياسات عربية ،ع 57 ، الدوحة ، 2015.
7. دنغ سياو بنغ، رجل القرن الكبير، مجلة الصين المصورة، ع 7 ،1997.
8. دنغ مو، المؤسسات المملوكة للدولة إصلاحها وتطويرها ، مجلة الصين اليوم، 1997م.
9. زرقين عبود ، قراءات في التجربة التنموية الصينية أسرار النجاح ودروس مستفادة ، مجلة أبحاث ودراسات التنمية ،جامعة العربي بن مهيدي، ع 1 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2014
10. طارق فارس، الاصلاح الاقتصادي في العالم الإسلامي وإمكانية الاستفادة من التجربة الصينية ، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، مج 4 ، ع 3 الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي ، المملكة المتحدة ، 2015.
11. عاهد مسلم المشاقبة و صايل فلاح مقداد السرحان ، النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى ألصاعدة الصين أنموذجاً 1991 – 2016، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مج 45، ع 2، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، 2018.
12. عبد المجيد عطار ووهيبة بوربعين، التجربة الصينية في تطوير العلوم والتكنولوجيا الإبداع والابتكار نموذجاً، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية ع 2 ، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان ، الجزائر ، 2017.
13. عزة هاشم، الثقافة السياسة الصينية، مجلة السياسة الدولية، ع 132 ، الأهرام ، القاهرة ،1998.

14. مؤيد الدوري، العوامل الاقتصادية والعوامل المميزة للأداء المالي وأثرها على القيمة السوقية المضافة للبنوك التجارية الأردنية ، البلقاء للبحوث والدراسات، مج 21 ، ع 2 ، الاردن ، 2018.

15. نوري عبد الرسول الخاقاني، عبد الوهاب محمد جواد :الصين بين المركزية السياسة واليبرالية الاقتصادية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج 10 ، ع 30 ، جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد ، العراق ،2014.

16. وفاء جعفر المهداوي واحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مج 10 ع 33 ، الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد، 2012.

17. وليد سليم عبد الحي، العلاقات العربية الصينية ، مجلة المستقبل العربي، ع 322 مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،2005.

ثالثاً: الرسائل العلمية

1. بحري سفيان، تحول موازين القوى في آسيا – الباسيفيك – دراسة في الصعود الصيني بين القوة الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس ،2016.
2. قتيبة صالح، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد ، جامعة بغداد،2009.
3. نسرين عباس، النموذج الصيني في تنمية الصادرات، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان،2008.
4. وليد زيادة ، التجربة الصينية بين النظرية والتطبيق ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة – قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية- غزة ، 2013.

رابعاً: المراجع الأجنبية

1. Bronson Percival: Threat or partner: Southeast Asian perceptions of China, Testimony before The U.S-China economic & security review commission hearing on China's activities in Southeast Asia and implications for U.S interests. February 4,2012
2. Bruno Krieshy and Humayun Gauhar, Decolonization & After the Future of the Third World, London, South Publications,1987.
3. Carol Lee Hamrin, China and the Challenge of the Future, Boulder, Co: West view Press, 1990.

4. David Mason, China's Four Modernizations: Blueprint for Development or Prelude to Turmoil? Asian Affairs, Volume11, Issue3, 1984.
5. Economist Intelligence Unit ,The 12th Five-Year Plan, China's Economic Transition, An Economist Corporate Network Shanghai Project for Takes, 2011.
6. John Agnew, Emerging, China and Critical Geopolitics: Between World Politics and Chinese Particularity, Bellwether Publishing, Ltd, 2010.
7. Hao Jianxiu, The Reform of the Planning in China, Futures Research Quarterly, Vol 5, No 2, 1989.
8. Robert D.Blackwill, Chinas Strategy for Asia: Maximize Power, Replace America, Beijings big goals, and how Washington can counter them,Foreign Policy, Experts Roundtle,The National Interest,2016.
9. R.Thomas, The Progress without Privatization, The Reform of Chinas state Industries, Lynne Rinnerm Boulderm,1994.
10. World Bank ,China Foreign Trade Reform, World Bank Country Study, Washington, 1994.

خامساً: المواقع الإلكترونية

1. نظرية الصعود السلمي الصيني، الموسوعة السياسية متاح على الرابط التالي:
http://political-encyclopedia.org/dictionary/
2. محمد النحاس، ظاهرة الصعود الصيني.. دور المعرفة في تحقيق التنمية، 2008، متاح على الرابط التالي: http://htm.12501/20-08-www.arabsino.com/articles/15/
3. مصطفى كامل السيد، النموذج الصيني.. ما له وما عليه، جريدة الشروق، 2014، متاح على الرابط التالي: https://www.shorouknews.com/
4. الصين تنتزع براءة الاختراع من أميركا للمرة الأولى: Independent عربية، بتاريخ 7 أبريل 2020، متاح على الرابط التالي: https://www.independentarabia.com/node/109456/
5. محمد ياس خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، بدون تاريخ، متاح على الرابط التالي:
http://www.iasj.net/iasj/download/decd4/
6.تاريخ الصين ، متاح على الرابط التالي: https://www.marefa.org
الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة متاح على الرابط التالي:

https://www.ohchr.org/ar/ProfessionalInterest/Pages/UniversalHumanRightsInstruments.aspx

7. الاستثمار في رأس المال البشري واقتصاد المعرفة: منتدى الرياض الاقتصادي، الدورة الرابعة، 2009، متاح على الرابط التالي: https://www.aleqt.com/2008/11/25/article_167679.html

8. شيماء سليمان واخرون، الاقتصاد الصيني ... كيف تحولت الصين الى العملاق الذي نعرفه اليوم، متاح على الرابط التالي: https://www.abeqtisad.com

9. محمود عبد المجيد عساف، نحو جامعات البحث الاستثمار وآليات التسويق: الصين نموذجاً، مقدم للمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص نحو الشراكة والتكامل الذي ينظمه شؤون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الاسلامية، 2014، متاح على الرابط التالي: https://www.researchgate.net/profile/mhmwd-saf

10. محمد النحاس، ظاهرة الصعود الصيني.. دور المعرفة في تحقيق التنمية، سلسة عالم المعرفة،2015، متاح على الرابط التالي:

http://arabic.people.com.cn/n/2015/0819/c31657-8938627.html

11 . كم عدد الجيش الصيني ، متاح على الرابط التالي: https://news.almlf.org

12. حول الادخار، متاح على الرابط التالي: https://giga-green.blogspot.com

13. حسام سعيد، لماذا سيطرت الصناعة الصينية على العالم في وقت قياسي، متاح على الرابط التالي:

https://www.limaza.com

سادساً: التقارير

1. تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم: مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1996م.

2. تقرير التنمية في العالم 1990: البنك الدولي، الطبعة العربية.